مجلة فصلية إلكترونية متخصصة
تصدرها وحدة التمويل الأصغر ببنك
السودان المركزي

العدد الأول مارس 2019

السنة الأولى

مجلة

التمويل الأصغر

الشمول المالي لصغار
للمزارعين

المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان

مبادرة أبسمي للتمويل الأصغر

رئيس التحرير

أسماء عبد الرحمن خيري

رئيس وحدة التمويل الأصغر

أسرة التحرير

البشير أحمد محمد

نائب رئيس الوحدة

محمد علي الحسين

مدير إدرة الوحدة

أحمد عبد الهادي حامد

نائب مدير الوحدة

محررون

يعقوب محمود السيد

عبد الله علي محمد بابكر

إيمان عبد الرحمن عثمان

تصميم و إخراج

عبد الله علي محمد بابكر

(الأراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها)

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة رئيس التحرير لمجلة التمويل الأصغر الألكترونية

بسم الله والحمد لله حمدا ثم بعد الحمد حمدا ، و الصلاة و السلام علي أشرف الخلق أجمعين سيدنا و مولانا محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين و علي أزواجه وذريته و آل بيته الطيبين الطاهرين و من إهتدى بهديهم بإحسان الي اليوم الدين .

يسعدني و يشرفي أن أحب بكم في الإصدارة الأولي لمجلة التمويل الأصغر الإلكترونية و التي تأتي في زمن أحوج ما نكون فيه إلي مجلة سهلة الوصول وتعكس ما يدور في ساحة التمويل الأصغر التي هي مفتاح الإنطلاق و سبيل الخلاص و العجلة التي نأمل أن تطلق إقتصادنا نحو النمو المستدام مما يعانيه و يقعد به عن النهوض و أثق أن صدور العدد الأول من هذه المجلة هو خطوة في الإتجاه الصحيح نحو شحذ الهمم و توثيق النجاح و آمل في تعاوننا جميعا ، مؤسسات و عملاء و عاملين ومهتمين في هذا القطاع ، لإثراء المجلة بالبحوث و الدراسات و تجارب النجاحي نكون نبراسا يحتذي به.

ومن هنا أتوجه بجزيل الشكر و التقدير للسيد/ محافظ بنك السودان المركزي علي مباركته لإصدار هذه المجلة فله منا كل الشكر و التقدير و ربي يجزيه خيري الدنيا و الآخرة و الشكر ممذوج بالدعاء موصول كذلك للإبن عبد الله علي محمد ، علي مبادرته الطيبة لإصدار هذا المجلة وجميل االشكر و الدعوات الصادقة كذلك لكل من ساهم في الإعداد والإخراج، لتكن هذه المجلة إضافة حقيقية للقطاع توثق و تنشر ثقافة التمويل الاصغر و تحكي قصص النجاح في سودان العز و الفخر.

وفقنا الله تعالى للإرتقاء بهذه الصناعة و بلوغ المراد و المرام بحوله وقوته .

أسماء عبد الرحمن خيري

مدير عام الوحدة و رئيس التحرير

في هذا العدد

المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان. ص 4

قراءة حول سياسات التمويل الأصغر للعام 2019. ص 13

Islamic Financial Inclusion for Agriculture Development. Page. 16

الكمبيالة كضمان للتمويل الأصغر. ص 34

تجارب تستحق التوقف عندها. ص 40

فعـ ـاليات و أخبار متفرقة. ص 43

المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان:المعوقات و الحلول

عبد الله علي محمد بابكر

وحدة التمويل الأصغر

1. المقدمة

إن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة معقد، والسبب في ذلك وجود عدة رؤى ترتبط بالحجم، مما ينعكس على تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال فإن المعايير المعتمدة لدى دول الإتحاد الأوروبي لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشمل عدد العاملين، حيث يتم إعتبار الشركة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250، وأن يقل إجمالي المبيعات السنوية عن 40 مليون يورو، و أن لا يتجاوز إجمالي الميزانية العمومية 27 مليون يورو، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الإستقلالية، فالشركات يمكن إعتبارها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كانت 25% من الأسهم على الأقل غير مملوكة لشركة من غير شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما في الولايات المتحدة، فإن هنالك منظمة خاصة بإدارة الأعمال الصغيرة و المتوسطة، والتي تتعامل بكل ما له علاقة بالسياسات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما تعريفهم الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيقوم وفقاً للنظام التصنيفي الخاص بصناعات أمريكا الشمالية، وهنالك أربعة خصائص يتم بها تعريف المنشآت الصغيرة، ثلاثة من هذه المعايير عامة ومبنية على قواعد كمية، بينما المعيار الرابع نوعي ويرتبط بالصناعة ذاتها، وبشكل عام فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يقل عدد العاملين فيها عن 500، والإيرادات السنوية لا تتجاوز 28.5 مليون دولار أمريكي، إلا أن هذه المعايير تختلف تبعاً لإختلاف الصناعة.

أما بخصوص التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أستراليا، فهي متعددة وتستخدم في السياق الذي جاءت فيه، لكن التعريفالأكثر إنتشاراً يرتبط في ألا تتجاوز الإيرادات السنوية 10 مليون دولار أسترالي وأن يكون عدد العاملين فيها أقل من عامل50.

أما بصورة عامة فنجد مثلاً في اليابان هنالك خصائص مختلفة للمشروع الصغير والمتوسط، وتتمثل في عدد العاملين فالمشروع الصغير يعمل به أقل من 50 فرد أما المشروع المتوسط من 51-99بينما في الولايات المتحدة فإن المشروع يصنف صغيرا ً إذا عمل به أقل من 25 فرد.

قد يشكل إختلاف التعريفات هذه كما سيتم الإشارة إليها في أكثر من مرة تحديا ً رئيسيا ً للبنوك والمؤسسات المالية الراغبة في وضع سياسات تمويلية خاصة بهذه الشريحة الإقتصادية الأكثر أهمية على الصعيد العالمي. و أهم ما يميز المشروعات الصغيرة و المتوسطة هي قلة عدد العاملين، والقيمة المنخفضة للأصول الثابتة، بالإضافة إلى معدلات إستثمار محدودة، و كذلك محدودية التقنية المستخدمة، أما الأهداف المرغوب بتحقيقها تتميز في تحقيق الربحية في أسرع وقت مع الحفاظ على معدلات ربحية معقولة على المدي الطويل لمواجهة المنافسة، وتوفير فرص العمل الذاتية و تحقيق الإستدامة ، مع إيلاء أهمية خاصة لعامل البقاء في السوق والتوسع التريجي مع مرور الوقت.

أما مساهمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيمكن تلخيصها بزيادة فرص العمل وإنتاجية العامل من خلال تدريبه وبالتالي تطوير فنون الإنتاج، وكذلك التناسب و التناغم ما بين رأس المال المستثمر و القوة العاملة. فحسب آخر الإحصائيات التي عرضت على هامش منتدى الإقتصاد العالمي بالاردن بنوفمبر 2011 ، أنه على دول شرق المتوسط و شمال أفريقيا خلق 75 مليون وظيفة مع بداية عام 2020 للتعامل مع الطفرة المتوقعة في الموارد البشرية نظرا ً للنسبة العالية التي يشكلها الشباب ما دون سن ال 21 عام من ديموغرافية هذه المنطقة.

أما علي صعيد الدول العربية تقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى:

- الصناعات الصغيرة جدا ً (MICRO): التي تشغل اقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 – 15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات بنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 – 25 عامل وتستثمر من 15000 – 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

2. أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة لأى إقتصاد فى النقاط التالية:

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلا ، شركة بنيتون، بناسونيك.
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا ، إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا ، في النمو و التنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.
7. يمكن ربط هذه المشروعات بسلاسل القيمة على المستوى العالمي.

3. مزايا المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

- **مالك المنشأة هو مديرها**، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- **انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروع الصغير** وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **الاعتماد على الموارد المحلية الأولية**، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- **ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات**، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا ، لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- **تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا ، لإهمال جوانب البحث والتطوير** وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- **الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدرا ، جيدا ، للإدخارات الخاصة** وتعبئة رؤوس الأموال.
- **المرونة** لقدرة على الانتشار نظرا ، لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- **صناعات مكملة** Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- **صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية** نظرا ، لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- **الافتقار إلى هيكل اداري**، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا ، وماليا ، وفنيا ، .
- **تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية** مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

4. بعض التجارب العالمية فى المشروعات الصغيرة و المتوسطة

أثبتت التجارب والدراسات في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق القيم المضافة في القطاعات الانتاجية والخدمية، وتقديم المنتجات والسلع التي تلبي الحاجات المتزايدة في المجتمعات الوطنية ، بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فعال عبر الولوج للأسواق الاقليمية والدولية، بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات وخدمات متميزة من حيث النوعية والسعر في ظل بيئة تنافسية شديدة الحساسية، تتكون عينة الدول التي سيتم عرض تجاربها في هذه الورقة من خمس دول، ثلاث منها دول متقدمة، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ،و ألمانيا، و دولة متحولة هي كوريا الجنوبية و دولة نامية هي الهند، و المعيار الذي على أساسه تم إختيار هذه الدول هو كبر حجم إقتصادياتها،و المقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي؛ فالدول الأولي تعتبر الأولى من حيث حجم الاقتصاد بالنسبة للدول المتقدمة طبقا لتصنيف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنها تعتبر دولا رائدة في مجال التخطيط الاقتصادي، وتجاربها يمكن الاحتذاء بها، أما الدولتين الأخريين فهي كوريا الجنوبية و هي دولة متحولة من نامية إلي دولة متقدمة و الهند تعتبر دولة نامية ذات إقتصاد سريع النمو ، والسبب وراء إختيار تلك الدول هو التشابه الكبير بين ظروف تلك الدول و إعتمادها علي إقتصادات ذات قواعد متنوعة خاصة فيمايلى مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة و كيف يمكن للسودان أن يستفيد من تجارب تلك الدول في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و أيضا هناك سبب آخر وراء إختيار تلك الدول هو معرفة السياسات والخطط التي تبنتها في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و معرفة الدوافع وراء الإهتمام بدعم وتنمية تلك المشروعات، والأسس أو المعايير التي تستخدم من قبل تلك الد ول في تصنيفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الخطط والأساليب و البرامج التي تم تبنها من أجل دعم وتطوير تلك المشاريع، بالإضافة إلي تقييم نتائجها اقتصاديا وذلك على النحو التالي:

6.1 التجربة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي أولت اهتماما بالمشروعات الصغيرة المتوسطة، وهذا الإهتمام ناتج عن الظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات، وهي فترة الكساد العظيم، وفترة السبعينيات على أثر الصدمة النفطية وما ترتب عليها من انتشار للبطالة بين الشباب، و إفلا س العديد من الشركات الكبري ، وللتغلب على آثار تلك الظروف إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الهادفة إلى إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الاقتصاد الأمريكي و قد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخطط و السياسات الآتية لدعم و تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

- إنشاء مؤسسة إدارة المشروعات الصغيرة Small Business (Administration) (SBA) التي تم إنشا ؤها عام 1953 وتهدف إلى المساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة ناجحة، وذلك عن طريق تقديم الإستشارات الفنية والمساعدات المالية، فالمساعدات المالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل مؤسسة المشروعات الصغيرة ، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية أخرى.
- تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في مجال التجارة الإلكترونية.
- إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال.
- مشاركة قطاع التعليم في عملية تدريب و إقامة ندوات وحلقات نقاش لأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- توفير الإعفاءات الضريبية لقطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- تقديم كافة أنواع الدعم مثل الخدمات الاستشارية والتسويقية، ومساعدتها على إبرام العقود والصفقات داخليا و خارجيا .

و من خلال تقييم نتائج التجربة الأمريكية في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقد حققت التجربة النتائج الآتية:

- مساهمة تلك المشروعات في خلق ما نسبته 60-80% من فرص العمل سنويا .
- بين كل إثنين من العاملين في قطاع الأعمال الخاص يوجد واحد يعمل أو يدير مشروعا صغيرا .

- منذ عام 1989م خلقت المشروعات الصغيرة نسبة 93.5% من فرص العمل الجديدة أى بمعدل 4000 فرصة عمل يوميا ً .
- وصلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% و تصدر سنويا ً ما قيمته 375 بليون دولار.

6.2التجربة اليابانية

تعتبر اليابان واحدة من الدول المتقدمة التي وضعت خططا و سياسات إستراتيجية تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، كما أن النمو الإقتصادي الذي حدث في اليابان كان له الأثر الأكبر على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيها، حيث دفع هذا النمو الاقتصادي المتسارع هناك بأن أوكلت الشركات كبيرة الحجم للشركات الصغيرة و المتوسطة صناعة جزء كبير من المنتجات التي تحتاجها، الأمر الذي أدى إلى توفير فرص عمل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و قد إرتكزت السياسة اليابانية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الركائز التالية:

- في عام 1984 تم إنشاء مكتب للمشروعات الصغيرة و المتوسطة تابع لوزارة التجارة الخارجية و الصناعة، ويضم مجموعة من الخبراء في المجالات التقنية والإدارية ، ويهدف إلى تقديم المساعدات الحكومية المجانية و حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و إيجاد الحلول المناسبة لها، كما يهدف المكتب إلى تعريف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بآخر التطورات في أساليب الإنتاج وطرقه، وذلك من خلال عقد ندوات وإقامة دوات تدريبية لهم.
- إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بدعم وتنمية تلك المشروعات.

و من أهم النتائج التي حققتها التجربة اليابانية في مجال دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمثلت في النقاط التالية:

- وصلت نسبة إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدد الشركات إلى 99.7%.
- وصلت نسبة العاملين فيها 70% من إجمالي القوة العاملة في اليابان.
- وصلت مساهمتها في الصادرات اليابانية إلى 53%.

6.3 التجربة الألمانية

بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لازمة الثمانينيات في القرن الماضي، وحالة الكساد الاقتصادي، اوانهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى في البلاد و تتمثل أهم الخطوات التي أتخذتها ألمانيا في إطار دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية:

- إتباع إستراتجية مشتركة فيما يخص باتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة والإدارة الجماعية لها، ويشارك في وضع الهياكل المشتركة لاتخاذ القرارات كل من :أصحا ب المنشآت، والعاملين بها و الحكومة ، وتهدف هذه الخطوة إلى مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على القيام ببرامج وخطط تفوق إمكانيتها الإدارية والمالية.
- إتباع إستراتيجية التجمعات أو المناطق الصناعية، حيث يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في منطقة صناعية واحدة، بأن يتم توزيع تلك المكونات والخدمات الصناعية اللازمة لها بين المشروعات الصغيرة الموجودة في المنطقة الصناعية.
- إنشاء مؤسسة حكومية تتولى التنظيم والإشراف على المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وتقديم الدعم اللازم لها.
- إنشاء إتحاد مصارف الادخار الألماني، و المتخصص في منح الائتمان للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- إتباع إستراتيجية التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال تبني الأفكار لإقامة المشاريع الجديدة، في مجالات التجديد اولابتكار.
- تشجيع صادرات المنشآت الصغيرة و المتوسطة ودعمها.

6.4التجربة الكورية الجنوبية

من الخطوات التي اعتمدت عليها تجربة(كوريا الجنوبية)في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:

- إنشاء مصرف متخصص لتمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- إصدار قانون التعاقد من الباطن لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصدار قانون يلزم الحكومة والمؤسسات العامة على شراء جزء من مستلزماتها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك كتشجيع لها.
- تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لأفضل) - 1000 (مشروع واعد، وذلك كخطة ضمن برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغرى والمتوسطة.
- إنشاء مراكز وكالة كوريا للتجارة والاستثمار؛ بهدف تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- توفير التمويل للمشاريع التي تعتمد على تطوير التكنولوجيا.
- إنشاء صندوق لضمان مخاطر إقراض المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

من خلال العرض لتجربة كوريا الجنوبية يتبين بأنها إرتكزت على مجموعة من الخطوات والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، وهي:

الأولى: إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات: التمويل، الإنتاج،

التسويق، التدريب، دعم الابتكار والتجديد.

الثانية: إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم عمل تلك المشاريع.

الثالثة: تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز.

5.6التجربة الهندية

لا شك أن التجربة الهندية من التجارب القديمة التى إرتبطت بداياتها برؤية المهاتما غاندى تجاه مقاومة الاحتلال البريطانى للهند، والتى إرتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصاديا ً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين ومكافحة الفقر بالتوظيف، من خلال تبنى فكرة المشروعات الصغيرة حيث كان المهاتما غاندى يردد، دائما ً ، مقولة الاقتصادى الألمانى شوماخر « Small is beautiful»، أى كل ما هو صغير جميل.

ويشكل تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم الموضوعات التى تعنى بها الحكومة الهندية، وبالتالى السياسة الصناعية القومية فيها. وذلك لإيمان الحكومة أن تشجيع هذه النوعية وتنميتها يعد إحدى الوسائل التى تواجه البطالة والفقر الذى يعانى منه غالبية الشعب الهندى، فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة، ومن هنا فقد إحتلت هذه النوعية من المشروعات مكانا ً بارزا ً فى الاقتصاد الهندي وقد نجحت الهند فى تنمية القطاع الصناعى الصغير وتنويع المنتجات الصناعية، من خلال التركيز على المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة والتى لا تحتاج إلى رأس مال كبير، و هو توجه يتفق مع ظروف الهند، بسبب إفتقار هذا البلد إلى الموارد المالية إضافة إلى مشكلة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة؛ حيث أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثانى بعد القطاع الزراعى مباشرة، من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالى 50% من الإنتاج الصناعى الهندى، وتوظف نحو 17 مليون عامل. ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكانا ً بارزا ً فى الاقتصاد الهندى.

وتعرف المشروعات الصغيرة فى الهند بالمشروعات التى لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار، أما المشروعات المتوسطة فهى التى لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار. ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية.

ونظرا ً إلى أهمية تنمية هذه المشروعات وتشجيعها فقد تعددت أشكال الدعم الحكومى لها، وتبلورت فى عدة محاور من أهمها:

- ✓ الحماية: حيث أصدرت الحكومة قرارا ً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، وبالتالى الحماية والاستقرار، مع السماح فى ذات الوقت للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج، مما يساهم فى تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجارى، وتوفير العملة الصعبة والتواجد فى الأسواق العالمية مثلما يحدث فى صناعة البرمجيات.
- ✓ التمويل: أتاحت الحكومة المجال أمام المشروعات الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة

منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

- ✓ توفير البنية الأساسية اللازمة لمثل هذه المشروعات وفى مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا ً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغير ة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للشركات الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.
- ✓ تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال وزارة المشروعات الصغري و الصغيرة و المتوسطة و تقوم هذه الوزارة بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلا ً عن إنشاء محطات اختبار الجودة، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.
- ✓أنشأت الحكومة صندوقا ً للمساعدة على تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادى والفنى لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادى والفنى لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومى فى الأجلين القصير والطويل.
- ✓ توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة، التى تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الحى ومراقبة التلوث، وإنشاء الطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.
- ✓ وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا ً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبى تدريجيا ً مع الزيادة التدريجية فى رأسمال المشروع الصغير كما تقدم الحكومة العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية وخدمات معينة للمشاريع الصغيرة، التى تقام فى مناطق جغرافية محددة، لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن فى التنمية بين جميع أقاليم الدولة.
- ✓ خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، حيث ألزمت الشركات الكبيرة بتقديم جميع المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم الاتفاق مع الشركات الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بالاشتراك فى تصنيع 30% من الأجزاء فى المعدات الهندسية الثقيلة، 45% من المعدات الهندسية المتوسطة، 25% من وسائل النقل، و40% من المنتجات الاستهلاكية.

5. المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى السودان

يعتبر السودان من أوائل الدول في المنطقة التي أنشأت إدارة خاصة للمشروعات الصغيرة و المتوسط و قد أ ، نشئت هذه الإدارة بواسطة وزارة الصناعة في العام 1988 تبع ذلك قيام ما عرف بالسلطة العليا للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في العام 1995 و التي أنشئت تحت مظلة وزارة التخطيط الإجتماعي إلا أنه علي الرغم من ذلك لم تكن هناك رؤية واضحة لتطوير و تنمية قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و قد سبق ذلك تمويل مشروعات الأسر المنتجة عن طريق البنك الإسلامي السوداني و تجربة بنك فيصل الإسلامي بفرع الحرفيين بأمدرمان إلا أن معظم هذه الجهود لم يكن بينها رابط لكي تصب في تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و وفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن المنشأت الصغيرة تمثل 95% من المجموع الكلى للصناعات فى السودان (إحصائيات 1985 – UNIDO) و تضم 27% من قوة العمل و تنتج نحو 34% من الناتج الكلى للصناعات ، كما أنه بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة وجد أن الصغيرة تنتج عشر مرات مثل الكبيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة فى السودان مثقلة بتقانات مكثفة لرأس المال و تبدو أقل إنتاجية بكثير من الصناعات الصغيرة.

و في الورقة البحثية التي أعدتها مجموعة أبحاث الإقتصاد السوداني بجامعة بريمن بألمانيا في العام 1987 حول تنمية الصناعات الصغيرة في السودان (الإخفاقات،الهياكل و الآفاق) فقد جاء في الورقة البحثية أن الحكومة وضعت قطاع الصناعات الصغيرة قطاع ذا أولوية و ذلك في العام 1986 كما ذكرت الورقة أنه لا تتوفر بيانات كافية حول حجم و عدد الصناعات الصغيرة في ذلك الوقت و قد توصلت الورقة إلي

بعض النتائج مفادها يرجع إلي غياب الدور الحكومي فيما يلي التشريعات و القوانين و قلة المعرفة وسط قطاع الصناعات الصغيرة كما التوصل أيضا إلي أن الصناعات الصغيرة تواجه صعوبة الحصول علي التمويل و أسواق مدخلات الإنتاج بالإضافة إلي الثقافة الإجتماعية السائدة حول ريادة الأعمال الصغيرة، هذا بالإضافة إلي سياسات الدولة فيما يلى الجمارك، الضرائب، السياسة النقدية و المالية و التي أثرت بدورها علي قطاع الصناعات الصغيرة في ذلك الوقت. علي صعيد ذى صلة تم في العام 1982 إنشاء هئية التنمية الريفية السودانية و التي عرفت فيما بعد بشركة التنمية الريفية السودانية و ذلك بغرض تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة سواء أكانت صناعية، زراعية أو خدمية حيث قامت هئية التنمية الريفية في العام 1984 بتمويل عدد 10 مشاريع صغيرة صناعية ، 4 زراعية، و مشروع واحد خدمي بمبلغ 8.38 مليون جنيه و قد ذهب 70% من التمويل للمشروعات الصناعية الصغيرة و قد ختمت الدراسة بأن وصول الصناعات الصغيرة إلي التمويل المصرفي محدود جدا و أن أكثر من 70% من التمويل المصرفي يذهب إلي تجارة الصادر و الوارد.

و فى دراسة مسحية وجد أن التمويل يمثل أحد العوامل الرئيسية التي حالت دون نمو المشروعات و الصناعات الصغيرة في السودان و أوضحت التقديرات أن نحو 89% من مجموع المنشآت الصناعية الصغيرة التى شملتها العينة أنها عانت من عدم توفر التمويل، كما وجد أيضا أن إحتياجات العديد من المشروعات الصغيرة لتمويل رأس المال العامل لا تقل عن إحتياجاتها لتمويل راس المال الثابت بل و تزيد فى الحالات التى يغلب عليها الطابع الخدمي من الطابع الإنتاجى.

و نسبة للدور الكبير للمشروعات بالصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و المساهمة الكبيرة لها في الناتج المحلي الإجمالي للدول فقد تم إدراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل و ذلك في العام 1990 وذلك وفقا ً لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي، كما تم في سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1995/1994 إدراج المهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة كقطاع ذو أولوية للتمويل، مع إعطائه بعض التعاملات التفضيلية.

نجد أن الإهتمام بتنظيم المشروعات الصغري و المشروعات متناهية الصغر بدأ في وقت مبكر علي عكس الإهتمام بتنظيم المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث بدأ بنك السودان المركزي في العام 2006 في وضع رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان ، حيث تضمنت هذه الرؤية خلق بيئة قانونية وتشريعية مواتية ، وتقديم الدعم لمؤسسات التمويل الأصغر المنشأ حديثا ً ، وتأسيس بنية تحتية مساندة (قاعدة المعلومات، وتنسيق أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر، وضع معايير وقياس للأداء، وبرامج لبناء القدرات)و وفقا ً لهذه الإستراتيجية و التي إستمرت حتي العام 2011 ثم تلتها إستراتيجية خمسية لاحقة للأعوام 2013-2017 فقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر نموا ً مضطردا ً و تبعا لذلك أيضا ً زيادة في المشروعات الصغري الممولة ، المصفوفة التالية توضح ذلك:

العام	عدد المؤسسات	عدد المستفيدين بالآلاف
2013	25	291
2014	30	401
2015	33	509
2016	34	641
2017	38	749
2018	44	854

5.1 تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى السودان

في السودان هنالك عدة مفاهيم وتعريفات لقطاع الأعمال الصغيرة بمختلف أنواعه استخدمت بواسطة المؤسسات الحكومية والعالمية المختلفة .إلا انه لا يوجد اتفاق بتعريف القطاعات الفرعية التي تدخل في تعريف الأعمال الصغيرة ، بالرغم من ذلك اعتمدت المفاهيم على نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة ورأس المال و هى كما يلى:

- **تعريف اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية التابع لاتحاد عام أصحاب العمل السوداني**: وهو تعريف نوعي يشمل كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع والخدمات بدون إستعمال الآلات الحديثة وبإستعمال المواد الخام المحلية.
- **تعريف المسح الصناعي ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية :** يعتمد هذا التعريف على حجم العمالة (أقل من 25ملا ً و بين 10-15 عامل على التوالى).
- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية بمنظمة اليونيدو** : اعتمد هذا التعريف على حجم العمالة (أقل من

25 عاملا) بالإضافة لحجم الاستثمار)إلا أن حجم الاستثمار يشمل قيمة الأصول الثابتة .(أي انه يتفق جزئيا مع التعريف الورد لاتحاد غرف الصناعات.

- **مفهوم الصناعات الصغيرة** : يطلق هذا المفهوم على المؤسسة الإنتاجية المحلية صغيرة الحجم والتي يتسم فيها النشاط بالطابع الشخصي وغالبا ما يتم تعريفها بعدد العمالة الذي يتراوح بين 10 الى 49 عاملا.
- **تعريف الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم :**هي التي يصل عدد عمالها حتى99 عاملا.

وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة في السودان في ثلاث أنواع رئيسية:

1) **الأعمال الأولية** والتي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.
2) **الصناعات التحويلية**، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أى قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.
3) مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها.

5.2 سياسات تمويل المشروعات الصغرى، الصغيرة، و المتوسطة في السودان

إستمر بنك السودان المركزي في تطبيق سياسات التمويل الأصغر الرامية إلى توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر حيث أفرد محور للتمويل الأصغر في سياساته النقدية والتمويلية السنوية منذ العام 2006 حيث تم تخصيص نسبة 10% من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر و تم تعديل النسبة في العام 2007 لتصبح 12% و التي إستمرات حتي العام 2017 إلي جاءات سياسات بنك السودان المركزي للعام 2018 و التي تضمنت لأول مرة إدخال التمويل الصغير و المتوسط و علي إثرها تم تعديل النسبة إلي 15% ، و علي الرغم من الجهود المبذولة من قبل بنك السودان المركزي في تنمية و تطوير قطاع المشروعات الصغري، الصغيرة و المتوسطة إلا أننا نجد أن الكثير من الصعوبات و المعوقات التي تواجه تلك المشروعات و تعيقها من الإنطلاق و أداء دورها في التنمية الإقتصادية في السودان.

5.3 المعوقات التى تواجه نمو و تطورالمشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أومتعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أوبسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أوالبيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، حيث يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان في النقاط التالية:

1. غياب التشريعات و القوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي توفير الحماية لها.
2. عدم وجود سياسة قومية لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة و النهوض بها.
3. إنعدام ثقافة السوق ونمطية التفكير والمشروعات وإعتماد المحاكاة والتقليد بالإضافة لضعف روح المبادرة.
4. ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي بسبب تدني النوعية وارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمستورد من السلع المماثلة.
5. عدم وجود دراسات و مسوحات ميدانية حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان بإستثناء المسح الذى أجرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للصناعات الصغيرة فيى العام 1985.
6. ضعف البني التحتية المساعدة لقيام المشروعات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي لإرتفاع التكلفة الرأسمالية وتقليل عوائد الإستثمار.
7. عدم مراعاة السياسات التمويلية لأوضاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف وتعقيد إجراءات منحها وعزوفها عن تمويل تلك المشروعات.
8. صعوبة الحصول علي التمويل بواسطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)

9. غياب ربط المشروعات الصغري، الصغيرة و المتوسطة بالقطاعات الأخري حيث يعتبر من العوامل الرئيسة وراء فشل هذه المشاريع بالإضافة إلي إعتمادها علي المواد الخام المستوردة من الخارج.
10. صعوبة الفصل بين ملاك المشروع و إداراته بالإضافة إلى إنعدام المساعدات الفنية.
11. عدم إستفادة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من الإعفاءات الجمركية و الضريبية التى تقدمها الحكومة للمشاريع الأخرى .
12. التذبذب في مؤشرات الإقتصاد الكلي يحول دون تأسيس المشروعات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي تحقيق النمو و الإستدامة المطلوبة.
13. ضعف الإتحادات أصحاب الصناعات الصغيرة و غياب دورها في التأثير علي مجمل السياسات الإقتصادية الكلية.
14. قلة التدريب و المعرفة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

5.4 التوصيات المقترحة لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان

1. على الحكومة تبنى و وضع سياسات قومية محفزة و مشجعة و داعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في كآفة مراحل تأسيسها.
2. وضع الأطلا التشريعية و القانونية و الإجرائية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و توفير بئية الأعمال الملائمة لنموها بواسطة الجهات ذات الصلة.
3. دراسة إمكانية تخصيص عدد هام من المنتجات يكون حكرا ً على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، ليسمح ذلك لهذه المنشآت بالعمل في تعاون وإعتماد متبادل مع المنشآت الكبيرة والاستفادة من التجارب الدولية فى هذا المجال خاصة التجربة الهندية منها.
4. تقديم كافة الدعم و التسهيلات من الجهات الحكومية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
5. إبتكار و تطوير أدوات تمويلية جديدة لتمويل هذه المشروعات من المحافظ و الصناديق التمويلية المختلفة.
6. إنشاء محافظ تمويلية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي المدين القصير و الطويل.
7. البحث و الإستفادة من الصناديق و الجهات المناحة لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في السودان.
8. توفير أو أبتكار الضمانات اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة سواء كانت صناعية، زراعية أو خدمية.
9. التوسع في تطبيق حاضنات الأعمال ومراكز الأعمال لتقديم النصح والرعاية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التخطيط وبدء الأعمال ومرافقتها في السنوات الحرجة الأولى والعناية بإزالة آثار تعثرها، و إيلاء إهتمام خاص بالحاضنات التكنولوجية وربطها بمحيط البحث والتقنية من معاهد ومراكز وجامعات متخصصة خاصة في مجالات الاقتصاد الجديد.
10. تقديم تسهيلات لتشبيك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليتكامل إنتاجها وتعمل في اعتماد متبادل فيما بينها وتقوم بدور فاعل كوسيط بين المنشآت الكبيرة واحتياجات الأسواق والمستهلكين.
11. تشجيع المبادرات لإحياء الصناعات والحرف التقليدية ومنح عناية خاصة للإبداع فيها لزيادة قيمتها المضافة وحضورها الفاعل في الأسواق العالمية وتطوير التعاونيات الحرفية لدعم الحرفين وتطوير مهاراتهم وفتح الأسواق أمامهم وتذليل صعوبات التمويل والتدريب التي تواجه منتسبيها.
12. التوسع في إستخدام طرق سلاسل القيمة و سلاسل الإمداد و السلاسل التكاملية خاصة في المشروعات الزراعية و الصناعية.

6. المراجع

1. بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم – تجربة السودان فى الصيرفة الإسلامية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية – إتحاد المصارف العربية – فبراير – 2015 – الخرطوم.

2. الدكتور ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب مقابله – المشروعات الصغيرة و المتوسطة – أهميتها و معوقاتها – الأكاديمية للعلوم المالية و المصرفية –2006- عمان.
3. عبد الفتاح أحمد نصر الله و غازي الصوراني: المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية –2005 – غزة – فلسطين.
4. بنك التنمية الصناعية المصرى – المشروعات الصغيرة و المتوسطة بارقة أمل للإقتصاد المصرى - مارس –2009.
5. حسين عبد المطلب الأسرج : دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى مؤتمر" المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، مايو –2012.
6. تقارير وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزى للفترة من (2011-2013).
7. الدكتور عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل - تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة من (2000-2010) ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – الدوحة – قطر -2011.
8. تجارب دولية في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة - 2010.
- علي أبو بكر نور الدين -جامعة سبها.
- سالمة محمد أبو قرين جامعة مصراتة.
9. https://alborsanews.com/2017/05/18/1023219 إبراهيم مصطفى - مقال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. تجارب دولية ..تجربة الهند.
10. Sudan's Industry Development – Structures, Failures and Perspectives – Discussion Paper by: Dirk Hamsohm and Karl Wohlmuth – Unicersity of Bremen – Sudan Economy Research Group.
11. تقرير وحدة التمويل الأصغر للعام 2017 – إنتشار مؤسسات التمويل الأصغر.
12. المشروعات الصغيرة – الرؤية و التطبيق – المعهد العالي لعلوم الزكاة – السودان.
13. المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى - مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة – مصر، 15-22/مايو/2011.

قراءة سريعة لسياسات التمويل الأصغر للعام 2019

إيمان عبد الغفار الطاهر

صدرت سياسات العام 2019 مستهدفه تحقيق الإستقرار النقدى والمالى للمساهمه فى تحقيق النمو المستدام من خلال إستهداف التمويل للقطاعات الإنتاجيه وكذلك تستهدف فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بقطاع التمويل الأصغر - توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز نشر برامج التمويل الأصغر والصغير والمتوسط والتوسع في التمويلات الإنتاجية عبر تمويل سلاسل القيمة وتعزيز دور القطاع الخاص للتحول نحو إستخدام وسائل الدفع الإليكتروني. وبهدف تحقيق هداف المخطط لها فى تنفيذ ستراتيجية للدولة من تحسين لمستوى المعيشه وتحقيق التنمية الإقتصادية والإ جتماعية وخفض حدة الفقر ، على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغرالعمل على الآتي:

1/توجيه 50% على الأقل من المحفظه التمويليه المنفذه للقطاعات الإنتاجيه (الصناعه والزراعه بشقيها النباتى والحيوانى.

2/الإستمرار فى الإنتشار الأفقى عبر فتح نوافذ وفروع جديده ووكالا ت بنكيه فى المناطق الريفيه،والعمل وفقا للميزات النسبيه بالولايات.

3/زياده المساهمه فى المحافظ التمويلية المشتركة والصناديق الأستثمارية ذات العلاقة بمبادرات خفض مستوى الفقر وبرامج التمويل الأصغر.

4/زيادة فرص الحصول على التمويل لفئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعى والحيوانى والحرفيين وجمعيات الخريجين.

5/ إستمرار التوسع فى إستخدام صيغ التمويل بخلاف المرابحة مثل السلم والسلم الموازى والإستصناع والإستصناع الموازى والمشاركة والمضاربة المقيدة والمقاولةوالإجار ة.

6/تقديم التمويل للقطاعات الأنتاجية عبر سلسلة القيمة وربطها بالإسواق.

7/الإلتزام بقبول وثائق التأمين التى تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) وشركات التأمين بالإضافة إلى الكمبيالات والضمانات غير التقليدية.

8/حث عملائها على إستخدام الحزم الإرشادية والتقنية الوسيطة وتقديم خدمات الإسناد الفنى للناشطين قتطهاديا ً .

1/ الإستمرار في الإلتزام بتوظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذةخلال العام لكل مصرف للتمويلقطاع التمويل الأصغر سواء ً بالتمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر أو التمويل الفردى لعملائها أو عبر المحافظ المشتركة وذلك حسب الضوابط التي تصدر من بنك السودان المركزي.

2/المساهمة فى تكوين محافظ متخصصة للقطاعات الإنتاجية من زراعة بشقيها النباتى والحيوانى.

3/ علي مصارف التمويل الأصغر و مؤسسات التمويل الأصغر الإنتشار الأفقي لتحقيق الشمول المالى عبر فتح نوافذ وفروع جديدة ووكالات بنكية في المناطق الريفية و إستغلال التكنولوجيا الحديثةوالعمل وفقا ً للميزات النسبية بالولايات.

4/ إلزام جميع مؤسسات التمويل الأصغر بالإ ستعلام والتصنيف الائتمانى عن المستهدفين وتوفير المعلومات المطلوبة عبر قاعدة بيانات والإلتزام بمعيار مفهوم حماية زبائن التمويل الاصغر.

4/إعتماد معيير السلامة لمؤسسات التمويل الأ صغر و القيام بالزيارات الميدانية لمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر لمتابعة الإلتزام بالضوابط واللوائح المنظمة لعمل مؤسسات التمويل الاصغر.

5/إنشاء مراكز لتنمية وتطوير مشروعات التمويل الأصغر والصغ و المتوسط و عمل نماذج عبر حاضنات اعمال بشراكة مع المؤسسات التعليمية.

من السرد أعلاه فى مجال السياسات المتعلقة و الخاصة بقطاع التمويل الأصغر والشمول المالي فقد تم إرجاع نسبة الـ12% من المحفظة التمويلية بالمصارف للتمويل الأصغر دون ذكر التمويل الصغير ضمن هذه النسبةلا(ً عن نسبة 15% في السياسة الفائته والتى شملت التمويل الأصغر والصغير و المتوسط). وفي هذا المقام لابد من التذكير بأن تحقيق هذه النسبة في عام أو عامين ليس أمرا ً ممكنا وذلك لأسباب من أهمها أن نسبة زيادة إجمالي الودائع السنوية غالبا ما تكون كبيرة يصعب معها زيادة نسبة التمويل الأصغر لإجمالي الودائع، لذلك نرى أن تعتبر هذا النسبة (إذا تم الإبقاء عليها) نسبة إستراتيجية يسعي البنك المركزي لتحقيقها على مدى زمني محدد مع التدرج في تحقيق نسبة سنوية وصولا ً لهذه النسبة، وأن تستبدل النسبة بزيادة أعداد الممولين كل سنة في كل مؤسسة وبنك بنسب محددة .

أما عن إبتكار صيغ جديدة للتمويل الأصغر وتوجيه 50% على الأقل للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وتسخير جزء منها للتمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والمحافظ المشتركة هذا يؤدى لتنويع الصيغ وآليات التمويل وتشجيع و تفعيل العلاقة بين المصارف والمؤسسات في مجال التمويل بالجملة على أسس مرضية للطرفين وليست مجحفة تجاه المؤسسات ، مع ضمان إحتساب التمويل للمؤسسات والمحافظ جزء من نسبة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة.

كما جاء في السياسات الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية في التمويل الأصغر، خاصة في الريف والإنتشار الأفقي بالمصارف والبنوك وفقا للميزات النسبية الولائية وزيادة تمويل المرأة والشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب العمل وأصحاب مهن الإنتاج، والتوسع في صيغ التمويل الأخرى غير المرابحة، وقبول وثائق التأمين عبر

وكالة تيسير للضمان بالجملة دون اللجوء لفرض البنوك على المؤسسات إشتراطات أخرى لمنح التمويل بالجملة، والتوسع في مشاريع الطاقة البديلة تماشا مع الإحتياجات في الريف وأهداف التنمية المستدامة ، و تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء وتطوير الرقابة الذاتية وتعزيز جودة التصنيف الإئتماني وخفض نسب التعثر إلى الحدود العالمية الآ منة.

ختاما

وإن كانت هنالك بعض السياسات الجديدة الجيدة، ولكن أغلب هذه السياسات جاءت في السابق ولكن ما ينقصها تفعيلها بشكل جيد ليكون لها مردود واضح .وعلى الرغم من التطور في هذه السياسة مقارنة بسابقاتها في فهم إحتياجات قطاع التمويل الأصغر من جهة وفي تفعيل دور المؤسسات والمصارف في تحقيق أهدافه الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخري، إلا أنها كسابقاتها أغفلت تماما تقوية مؤسسات التمويل الأصغر للإستعداد للمرحلة القادمة في تفعيل دورها الذي تتطلبه هذه السياسة. ونعني بذلك العمل على تهيئة المؤسسات لكي تقوم بدور أكثر إستدامة وتقدم خدمات أكثر في مجالات الشمول المال من خلال السياسات و الآليات الآتية:

1. سياسات تختص بوضع الحوكمة في المؤسسات (خاصة فيما يتعلق بإختيار مجالس الإدارات ووضع وتفعيل لجان هذه الإدارات) علما بأن تطوير دور الرقابة الذاتية التى وردت في هذه السياسة تظل قاصرة إذا لم تتكامل مع تحقيق أسس الحوكمة في هذه المؤسسات بشكل كامل وحسب الأسس العالمية الجيدة.
2. تشجيع تحويل بعض الشركات والمؤسسات الناجحة لشركات ومؤسسات تقبل الودائع على أسس محددة محفزة، وزيادة رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر لتتمكن بقوة رؤوس أموالها من التوسع في إستقطاب الموارد المالية التمويلية من المصارف والجهات الأخرى ولتعزيز مقدراتها المالية.
3. تشجيع زيادة الموارد للقطاع بتوسيع نطاق السوق وتنويع آليات التمويل بالجملة لتشمل القطاع الخاص وشركات الإتصالات وإستخدامات جزء من رؤوس أموال مؤسسات وشركات التمويل الأصغر بعد زيادتها.
4. تشجيع كل البنوك على إنشاء شركات ومؤسسات للتمويل الأصغر تابعه لها وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مؤسسات جديدة (على الرغم من أن واحدا من أهداف السياسة تعزيز دور القطاع الخاص).

Islamic Financial Inclusion for Agriculture Development:

A Case Study of South AL-Dweim Agricultural Microfinance Projects in White Nile State, Sudan (2016-2018)

Elkhidir Elamin Mohammed Abdelrasoul

Al – Alfal Microfinance Co - CEO

Abstract

Islamic Microfinance Institutions offer many types of services to individuals and communities in an effort to sustain the economic development. Ideally, clients would have access to a coordinated combination of microfinance and other development services (financial inclusion services) to improve their businesses, income and assets, health, nutrition, education of children and social support networks ,hence without integration and adaptation of financial inclusion services agricultural projects can be defaulted. This paper came out to empirically evaluate the role of adaptation and integration of Islamic financial inclusion services in improving and developing the agricultural projects, a topic barely studied in the literature. The paper statistically tested this hypothesis with data compiled from field interviews conducted with farmers from White Nile State. The paper used a unique data set consisting of more than 10 observations based on both quantitative and qualitative information on relationship between Islamic financial inclusion and agricultural projects development of microfinance projects. The paper found evidence that Alfal Microfinance institution adopted Islamic financial models, Mudarba ,Murabha and Mugawala all together in one time and adapted the Islamic financial models to cope with farmers and projects needs which improved the growth of farmers inclusion and helped in improving their field capabilities through benefiting from mobile networks services outreach in field enterprises coordination and management. With these results, the paper provided evidence and gained some insight in the theoretical literature in that, in addition to Islamic financial inclusion, micro-lenders and employees in Alfal Islamic microfinance practices appear to substantially rely on relationship driven information to decrease default rates. The paper recommends Islamic Microfinance Institutions to adapt, diversify and adopt Islamic financial innovations and Islamic financial inclusion to develop and sustain the agricultural projects. This would do well in identifying specific areas of concern where weaknesses arise that might limit the successful attainment of better default rate of the institutions and farmers. In addition to that, Alfal Microfinance Institution should update its financial inclusion systems rendered to its employees and clients so that they acquire the desirable skills to reduce its performance towards perfection.

Key words: Islamic Financial Inclusion, Islamic Microfinance Institution, Agricultural Development

1.0 Introduction:

Financial inclusion has become an increasingly important concern for a vast number of countries worldwide. At the same time that a fast-growing literature has emerged to examine its measurement, determinants, and impacts, governments have made promoting it a priority. For example, the World Bank's 2014 Global Financial Development Report (GFDR), devoted to financial inclusion, reports that more than two-thirds of regulatory and supervisory agencies have been tasked with encouraging financial inclusion, and more than 50 countries have set formal targets. Last year the World Bank President announced a global target of universal financial access by 2020. (Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, and Alexander Massara, 2015).

Microfinance Institutions offer many types of services to individuals and communities in an effort to sustain the economic development. Each service potentially plays a vital role in the life of a client.

These services are often offered in isolation but in some cases efforts are made to coordinate different kinds of service to enhance accessibility and overall efficiency. Ideally, clients would have access to a coordinated combination of microfinance and other development services (training services) to improve their businesses, income and assets, health, nutrition, education of children and social support networks .In general, Microfinance Unit of Central Bank of Sudan tends to favor microfinance institutions (MFIs) and organizations that offer an integrated approach to poverty alleviation as it better-rounded approach best serves the clients. Financial inclusion services can be offered to clients by coordinating the delivery of different sector services to the same people.

The agricultural sector is the core of Sudan life and the main driving force for its economy even with the emerging oil sector. Sudanese economy is predominately agricultural with 70% of the population deriving their livelihoods in rural areas. Agriculture contributes 46% of the country's GDP and more than 90% of the non-oil export earnings. In addition, it accounts for about two thirds of the employment and supplies about 60% of the raw material needed by the manufacturing sector. (Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan, 2004)

Agriculture will continue to be the main basis for sustained future national economic growth, increased food security, a substantial share of exports, and increased employment. A fundamental approach to reduction of poverty and sustaining food security will rest on the government ability to develop agriculture as the

main vehicle for poor growth. The agricultural sector is also envisaged to play a major role in the post-peace period by generating employment opportunities and providing food security for the war affected populations. Apart from its size, Sudanese agriculture is also very diverse and complex because of the range of agro-climatic environments under which it operates. Therefore, a wide range of policies, institutions and infrastructure will be needed for the sector to generate growth and achieve the poverty reduction objective. The sector's diversity is reflected in the different performance results from the major sub-sectors over the last 10 years. These sub-sectors face different problems, have substantially different prospects and make different contributions to poverty reduction. (Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan, 2004).

To enable financial inclusion for small farmers, the entire value chain needs to be understood and supported, and financial products have to be designed keeping in mind their unique needs. Bank of Khartoum believes that Islamic microfinance products can effectively reach small farmers in Sudan when customized to their needs. (Naeem, 2012)

Bank of Khartoum and more six microfinance institutions reaching small farmers through a series of capacity building projects and developing tools such as group financing, co-operative, production-risk guarantees and crop-insurance products aimed at small-scale farmers since the year 2011.

2.0 Literature review:

2.1 Islamic Wholesaling Banks and Microfinance

Bank wholesaling to MFIs in Sudan was first suggested by Unicons in 2006 to expand microfinance outreach. Unicons also suggested the adoption of a pilot wholesale project between banks to MFIs.1 Recently the national Comprehensive Microfinance Strategy (2013–2017) encouraged banks to increase the volume of wholesale finance to MFIs and to provide microfinance services via joint portfolios.2

The wholesale lending market in Sudan is wholly Islamic, relatively young but growing faster than Ethiopia's wholesale lending market. The Sudanese commercial banks entered into microfinance lending as a result of CBOS mandatory lending conditions, stipulating that they should allocate not less than 12% of the total banking portfolio to the microfinance sector, directly to individuals or groups of clients, or indirectly through wholesale lending to MFIs. This condition of social priority is meant to meet the social objectives of Islamic banking, and to contribute towards poverty

[1] Unicons, 2006, "*The Vision for the Development and Expansion of the Microfinance Sector in Sudan",* op. cit., p. 56.
[2] Higher Council of Microfinance, HCMF, 2013**,** *National Microfinance Comprehensive Strategy,* 2013–2017, *op. cit.*

reduction among the economically active population.

The wholesaling market in Sudan is CBOS-led. The wholesale lending programmes in Sudan, to date, are dominated by the CBOS and shared by commercial banks, SMDC, and partnership with IDB. As of May 2014, out of SDG 328 million funds allocated for microfinance by the MFIs, the share of self-employed financial resources was 14%, the CBOS share 53%, the Islamic Development Bank/CBOS partnership share 18%, the Sudanese Microfinance Development Company (SMDC) 10%, and commercial banks 5%.3

Since 2007 Sudan has used different modes of wholesale finance to MFIs. These modes include *Qard Hassan* (the benevolent loan) and *Musharaka* (equity participation) and are lenient, which is why they were suitable at the early stage of the development of MFIs. Nevertheless, since 2011 the CBOS has only used the restricted *Mudaraba* (Trustee Financing) contract (see the Box below).

The CBOS standard restricted *Mudaraba* wholesale lending contract

Restricted *Mudaraba* is an agency joint venture/limited partnership which involves two parties: the bank which owns the money, and the institution acting as a partner/entrepreneur, who uses his/her skills. The CBOS uses the restricted *Mudaraba* contract to extend wholesaling finance to MFIs via equal instalments; to be paid when 80% or more of each instalment is distributed according the constraint mentioned in the contract.

The receiving MFI should have a clear project plan which specifies (among other things) the maximum loan and the types of activities. Moreover, the MFI should group all clients and insure all individual projects with the relevant insurance company. The MFI should also supply the CBOS with monthly records and accept a field visit by the CBOS to see the progress in the field. Each volume of finance targets a certain number of clients and certain percentage of women. The contract also sets a certain percentage of the *Mudarab*a fund for the MFI to cover the follow up cost, determines the types of guarantees, and specifies the distribution of profit, which is made on an equal basis (50% for the MFI and 50% for the CBOS). If the profit exceeds 20% of capital, 80% of the excess will be distributed to the MFI and 20% to the CBOS. Other conditions include the manual and electronic registration of clients in a Client Registry.

(Source: restricted *Mudarab*a contract, CBOS/MFU).

Finally, although the Framework and the CBOS policies encourage banks to participate in MFI equity to improve capital adequacy and stimulate the wholesale market for MFIs, there has been no participation in this field to date, with the exception of *Al-Ebdaa'* Microfinance Bank, a foreign microfinance bank that managed to generate capital from the Farmers' Commercial Bank, in addition to local social investors.

[3] CBOS/MFU Monthly Report, May 2014; Ibrahim Badr El Din A. 2012, *Characteristics of Microfinance Wholesale lending.... ibid*.

Microfinance Wholesaling Via Portfolios

The Sudanese experience in the microfinance wholesale field includes different microfinance portfolios for a limited period (usually three years, extendable) with capital shared by banks, local donors (such as *Zakat* Fund) and the CBOS. In Sudan the wholesaling finance via portfolio is of two types:

- To combine different financial resources from different financial institutions, including the CBOS, to finance a specific national microfinance project considered necessary for poverty alleviation, especially in rural areas;
- Microfinance portfolios targeting some microfinance segments of the economically active population such as graduates, rural women, graduates of technical and vocational training, craftsmen, etc.

The following Box shows the major features of interest-free microfinance portfolios in Sudan.

The major features of interest-free agricultural & non-agricultural microfinance portfolios

The Sudanese microfinance experience is creative in the formulation of interest-free microfinance portfolios. These portfolios are encouraged by the CBOS as one means of enhancing microfinance for different clients and target groups such as graduates or rural women or even technical training graduates. The CBOS usually encourages banking portfolios, not only in microfinance but also in other priority sectors such as agriculture or Arabic gum exports. Sometimes, certain concessions are made to banks that contribute to these portfolios. A concession might be the exemption of the contribution from the reserve ratio by the same amount of the contribution in the portfolio, or counting the portfolio as part of the mandatory 12% to be allocated to the microfinance sector by each bank. Although the CBOS encourages banks to formulate or enter into portfolios, the portfolios are always initiated by the CBOS and it is up to each bank to decide whether to contribute or not.

The following shows how the portfolios are formulated and administered:

1. Formations of Agricultural Portfolios

The Central Bank on the agreement of some banks approves the formulation of agricultural portfolio (or consortium)

The Central Bank share in the portfolio and a member in the BOD, reporting to the Governor or the concerned department.

Not all capital-sharing banks are member of the BODs, one bank is chosen to be the President of the BOD. This bank should be a sharing bank, but might not be a lending bank.

2 **Functions of the Shareholders Council**:

Put down the major polices,

Recruit the BoDs,

Approve the annual report and the profit distribution.

Approve profit distribution

3. Role of the Lending Bank(s):

Supervision of the portfolio & lending to clients in accordance with the agreed polices and lending regulations

Apply rules and regulation from the BODs

Determine the annual plans in accordance with the direction of the BODs and follow-up its implementations

Control the portfolio-related financial side, and deliver the Operational Reports financial statements to the BODs

Functions of the Shareholders Council:

Lay the major polices,

Recruit the BoDs,

Approve the annual report and the profit distribution.

Approve profit distribution

Role of the Lending Bank(s):

Supervision of the portfolio & lending to clients in accordance with the agreed polices and lending regulations

Apply rules and regulation from the BODs

Determine the annual plans in accordance with the direction of the BODs and follow-up its implementations

Control the portfolio-related financial side, and deliver the Operational Reports financial statements to the BODs

One famous microfinance portfolio is the Graduates' Project Financing Portfolio. This successful portfolio started in 2012. It is a joint portfolio between the CBOS and other banks and is administered by two leading banks, the Farmers' Commercial Bank and the Saving and Social Development Bank, with a capital of SDG 100 million (equivalent to approximately US$ 20 million).

Graduates' Projects Financing Portfolio 2012

The Graduates' Projects Financing Portfolio is meant to provide lending opportunities to graduates as a target microfinance group. It is a joint portfolio between CBOS and other banks, to be administered by two leading banks (the Farmers' Commercial Bank and the saving and Social Development Bank) with capital of SDG 100 million. By August 2014, SDG 56.6 million had been paid, out of which SDG 36 million was paid by the CBOS. The total return is SDG 7 million, and repayment is 93%.

By the end of August 2014 around 3366 graduates' projects in 15 states had been financed. The portfolio uses the Comprehensive Insurance Policy as a guarantee. The sectors covered are agriculture (38%), commerce (29%)

services (18%), and industrial (1%). Finance covered 38% of agricultural projects.

This portfolio encourages new projects such as fishing and protected planting and medical laboratories. The major constraints are high taxes and local fees, the high cost of licences and raw materials and inadequate capital, compared with the demand for loans from graduates.

(Source: Graduate Project Financing Portfolio, 2012)

AMAN Portfolio (a consortium of private sector banks & *Zakat* fund) is also one of the microfinance portfolios. Around US$ 40 million finance administered by Bank of Khartoum were allocated for microfinance projects. In addition, the CBOS microfinance experimental wholesale program started 2007 as *Musharaka* program (joint partnership where two or more persons/ institutions combine both their capital and labour together to share the profit) with eight banks and two MFIs. By 2012 US$ 168 million were allocated in this program.

One of the most successful microfinance portfolios is the CBOS and Islamic Development Bank of Jeddah portfolio. This portfolio is allocating SDG 93.8 million on a wholesale lending-base via *restricted Mudaraba* to 10 MFI (Baraa', SDF/Khartoum, SDF/Kassala, *Al-Anaam*, PASED, Al-Gezira, *Al-Shabab*, *Al-Watania*, SRDC and Blue Nile). See Box 4.4. The portfolio is part of the CBOS/IDB partnership agreement to allocate US$ 59.5 to technical assistance, wholesale lending, IT programs and exposure visits to MFIs.

The wholesale lending under the CBOS/IDB Partnership

In the CBOS/IDP Partnership model program the current portfolio is SDG 80 million, Portfolio at Risk, PaR (> 30 days) is 2.83 and more than 32 thousand clients were covered (47% are women). The average loan size is only US$ 437. The distribution of finance according to sectors is as follows: Agriculture 21%, Industry 13%, services 19%, commercial 37% and others 8%.

(Source: CBOS/IDB Partnership Management Unit, Consolidated Report August 2014)

Another comprehensive wholesale program is linking farmers in traditional agricultural rain-fed states to all markets via a wholesale lending portfolio (see Box 4.5). This national microfinance project is meant to cover half a million farmers in the coming years. The program started with finance from the *AMAN* portfolio in 2011. Working with the same stakeholders (in addition to Sudanese Microfinance Development Company, SMDC), the 2012 and 2013 versions were financed by the CBOS and Bank of Khartoum.

Linking small farmers in the traditional rain-fed agriculture to markets

To aim is to improve financial inclusion of rural farmers in rural areas, to empower small farmers and strengthen food security, to consolidate value chain and to change farmers from food subsidy to food self-sufficiency. The Bank of Khartoum, supported by the CBOS and other banks funds, finances the rain-fed agricultural sector to grow sesame, beans, sorghum, and millet, and to link farmers in traditional agricultural rain-fed states to all markets (crop market, crop insurance market, extension services - seed selection, fertilizer usage, harvesting techniques etc.). The State ministries provide extension services sponsored by the CBOS. Shiekan Insurance Company insured the product, the United Nations World Food Program (WFP), provides food for farmers, and the Strategic Reserve Corporation of the government act as a buyer of last resort. The WFP also buys the surplus product for its own program of schools and food for work.

The project started in 2011 with the target of 100,000 farmers in nine states via four banks: Agricultural Bank of Sudan, Saving and Social Development Bank, Family Bank and Khartoum Bank. Finance from AMAN banking and *Zakat* Portfolio including a share from the CBOS. Repayment was 80%. The major problems were identified as the selection of the target group and weak coordination among stakeholders.

These constraints were overcome in 2013 when 160,000 rural farmers (135,000 in small rural agriculture and 25,000 raising animals) were targeted in seven states. Finance of SDG 36 million was made via SMDC, a company shared by the CBOS and the Ministry of National Economy in addition to other donors, plus SDG 20 million from Khartoum Bank and other banks (Bank of Agricultural Bank of Sudan, Commercial Farmers Bank, Saving and Social Development Bank).

Other stakeholders are the same, but the National Insurance Company replaces Shiekan Company.

(Source, CBOS/MFU)

Another wholesale microfinance project via partnership funding is the Agricultural Bank of Sudan Microfinance Initiative, ABSUMI. This pioneering pilot project in May 2011 was financially supported by the ABOS, IFAD and the CBOS in both North and South Kordofan State (see the Box below).

The Agricultural Bank of Sudan Microfinance Initiative, *ABSUMI*

The ABSUMI Model started in 2011 and targeted one million households across Sudan over a decade. Small loans of around SDG 672 (around US$ 130) were made to rural farmers based on *Murabaha* and *Musharaka* to perform agricultural activities (95% livestock fattening, 1% small agricultural activities and 4% income generating activities). The pilot project in 2011 reached 119, 88 households via 677 women's groups with SDG 13 million total lending and SDG one million small saving mobilization.

By March 2014 ABSUMI had reached more than 25,000 members through 1,439 women groups in five units in five states. SDG 39 million (US$ 6.8) were disbursed, and the average loan was SDG 930 (US$ 163) with a repayment of 100%. ABSUMI also had mobilized a saving worth of more than SDG three million by March 2014, up from 42,000 in October 2011. The number of savers is more than 27,000 compared with only 1000 during the same period the previous year. UBSUMI has employed 87 youth. The extension is largely due to the success of the pilot project and the enthusiasm of the stakeholders to expand to fill in the gap between demand and supply of microfinance services in rural areas. Due to these successes, huge up scaling of ABSUMI is underway.

Source: Central ABSUMI Unit, Agricultural Bank of Sudan.

2.2 Technology Transfer and Extension

1. Extension is the responsibility of the individual states as part of their responsibility for agriculture and livestock services. The new national strategy for agriculture launched in 2001, and the recognition that extension is a critical factor in improving agricultural production and food security, led to the resulting of the Extension Department into a Technology Transfer and Extension Administration (TTE) which has the task of modernizing agriculture, increasing crop yields and the quality of production, improving farmers' income, achieving sustainable use of resources and sustainable production.[4]

The TTE plans to establish network which administrations in the state ministries responsible for agriculture (9 of which have been already established in Southern Kordofan, West Nile and Upper Nile) and, working with the states, ARC and universities, will facilitate the transfer of technology to farmers. Several central government centers for technology transfer and 50 extension stations (with federal and state financing) connected with the government agricultural schemes (such as the large irrigation schemes) will be established. Plans are in place to have 10 Transfer and Farmers Training Centers by 2006 and to have 2000 demonstration farms. It is also planned to merge extension services for rain fed and irrigated crops. (Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan, 2004)

TTE has four main thematic programs, namely improving crop productivity, promotion of improved seeds, integrated mechanization, and rural women development. It is worth focusing on the seeds program to demonstrate TTE's work in facilitating the availability of an important technology for farmers. Only an estimated 10 percent of farmers use certified seeds. Improved seed technology is essential for

[4] There is a similar body in the Ministry of Animal Resources and Fisheries called the Administration of Extension and Pastoralist Development.

bridging the gap between yields in demonstration trials and farmers' fields. Until recently, seed production and certification was handled by the central government through the Seed Unit of the Extension Department in the Ministry of Agriculture and Forestry. It was an inefficient operation. Seeds were not good quality or disease free; they were also expensive. National seed production was limited to field crops, while horticultural crop seeds were usually imported.5 In a move to improve production of good-quality seed and boost the use of improved seed, the Seed Multiplication Department in the Ministry of Agriculture and Forestry was semi-privatized in 2000 and entrusted to a new joint (public-private) ownership company. The government donated physical assets to the newly formed Arab Sudanese Seed Company representing a share of 42 percent of the company's capital. The remainder was financed by the Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID), Al Aktan Company, and the Farmers' Bank. Responsibility for seed certification and oversight was retained by TTE. (Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan, 2004)

2.3 Agricultural Credit:

Lending to the agricultural sector occurs through both formal and informal credit channels. Although informal credit is an important source of finance for agriculture, because of data constraints, it was not considered in this section. Lending directed specifically to the needs of the agricultural sector started with the formation of a government-owned Agricultural Bank of Sudan (ABS) in 1957. It currently has 91 branches. About 90 percent of ABS loans go to the agricultural sector which is an increase on past performance. Loans mainly finance activities in irrigated and rainfed agriculture, providing about 20 percent of farmers' total credit demand. The other major sources of credit for the sector are the commercial banks. There are also other sources, such as the Sudan Cotton Company (SCC), which has more recently taken responsibility for the bulk purchase of inputs for cotton farmers, with guarantees from the government. Fertilizer is provided on credit to farmers through the Sudan Gezira Board.

This paper is trying to assess the relationship between the

[5] Except for the traditional Mloukhieh and okra.
(Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan, 2004)

growths of Islamic financial inclusion services and the agricultural development in the White Nile state, Al-Dweim locality. As to have a systemic answer for this relation, the study adopted both primary and secondary data collection to assess this relationship.

3. The topic: Islamic Financial Inclusion for Agriculture Development

3.1 Data Sources:

The study used both primary and secondary sources of data:

3.1.1 Primary Source of Data:

3.1.1.1 Questionnaire:

Field survey by using the questionnaire sampling techniques in the While Nile State to have a clear understanding for telecommunication role in facilitating and easing Islamic financial services management for small farmers based delivery model. A valid and reliable research instrument (Questionnaire) developed to get information from field.

3.1.1.2 Secondary Data Sources:

Extensive secondary research conducted about telecommunications networks outreach in Sudan including the area of the study, current outreach, The second part of the clients' questionnaire focused on the levels of Islamic financial services provided to them.

in defaults rates and the use of mobile phones in Islamic microfinance operations in the AL-Fal Microfinance Company. The study used reports, internet and other related secondary source of data.

3.2 DISCUSION:

This section is divided into two sections, section one discusses the finding of questionnaire and section two discusses the findings of the annual telecommunication network report.

3.3 Characteristics of Respondents

Field work for this study was undertaken in the White Nile and Khartoum states from September to October 2018 via structured questionnaire with 137 persons from various sectors, the main objective from structuring questionnaire was to weight the Islamic financial inclusion services influencing development in agricultural projects.

3.4 Questionnaire

A questionnaire distributed to **137** persons from all of the AL-FAL Microfinance Company to assess the relationship between the Islamic financial services provision and agricultural development in South El-Dweim. The respondents were active poor clients. The first part of the client's questionnaire focused on personal data including ages, academic qualifications and careers.

Table No (1): Distribution by Gender

Male	Female	Total
104	**33**	**137**

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Graph (1) : Distribution by Gender

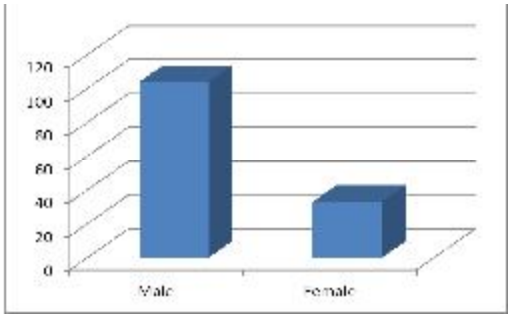

Age	18-25	26-35	36-45	46-55	< 55
	12	55	32	26	12

Graph No. 2 Age respondents

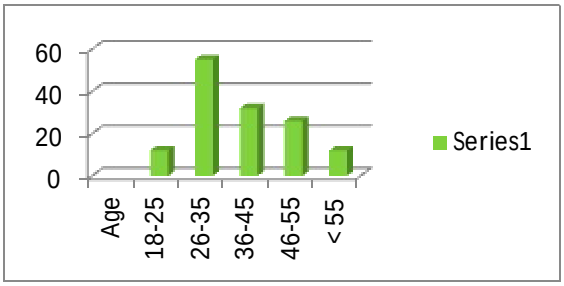

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

From table 2 and Graph 2 , the majority of respondents ages were between 26-35 ages , this means the majority are of respondents are youths who are the most using mobile devices in Sudan.

Table No (3) : Careers of The Respondents

Employee	Farmer	Student	Others
32	86	10	9

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Graph No. 3 Careers **of the Respondents**

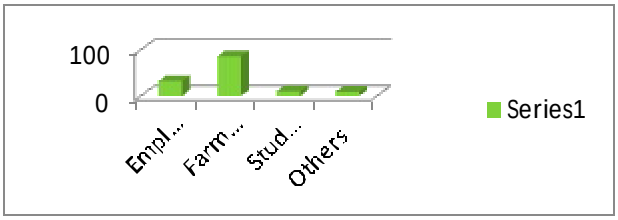

From table 3 and Graph 3, the majority of respondents are farmers, who are the major targeted persons with Islamic financial products.

Table No (4): Islamic financial products provided by microfinance institutions contributed in increasing the rate of financial inclusion of farmers.

Agree	Agree to some extent	Do not agree
135	2	0

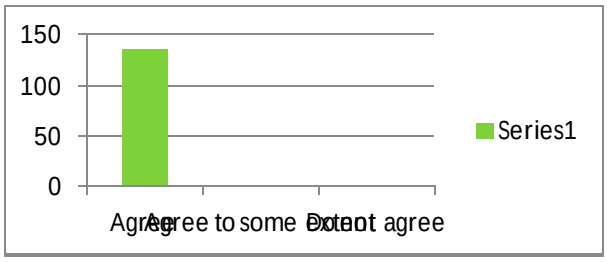

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (4) and Graph No (4) shows the majority are agreeing that the Islamic financial products provided by microfinance institutions contributed in increasing the rate of financial inclusion of farmers.

Table No (5): Mobile telecommunication network expansion helped in increasing the services of farmers' inclusion

Agree	Agree to some extent	Do not agree
137	0	0

Graph No (5) :Mobile telecommunication network expansion helped in increasing the

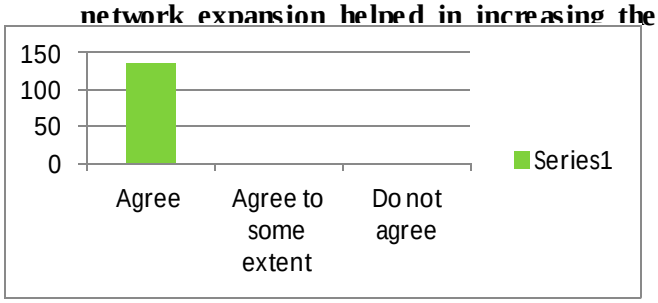

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (5) and Graph No (5) shows that all the respondents are agreeing that the Mobile telecommunication network expansion helped in increasing the services of farmers' inclusion.

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (6): Use of mobile phone operations need to develop networks and applications to serve the small farmers in the South Al-Dweim

Agree	Agree to some extent	Do not agree
137	0	0

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

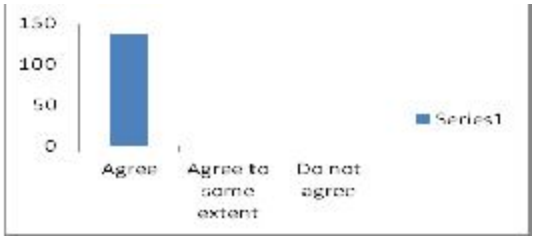

Table No (6) and Graph No (6) shows all the respondents are agreeing that the use of mobile phone operations need to develop networks and applications to serve the small farmers in the South Al-Dweim.

Table (7): The development of communications methods between farmers helped in reducing financing risks

Agree	Agree to some extent	Do not agree
99	38	

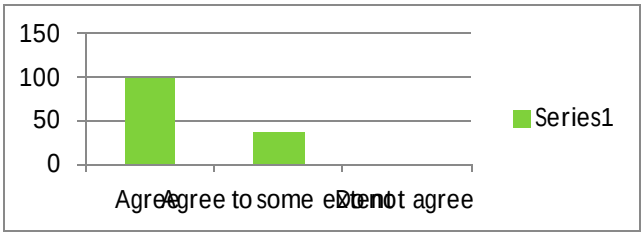

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (7) and Graph No (7) shows the majority are agreeing that the development of communications methods between farmers helped in reducing financing risks.

Table (8): The development of telecommunications services increased the outreach of Islamic financial services amongst farmers.

Agree	Agree to some extent	Do not agree
133	4	0

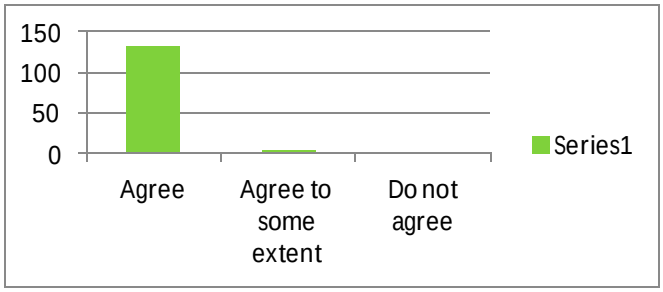

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (8) and Graph No (8) shows the majority are agreeing that the development of telecommunications services increased the outreach of Islamic financial services amongst farmers.

Table No (9): The improvements of telecommunications services achieved a significant development in Agriculture in South Al-Dweim project

Agree	Agree to some extent	Do not agree
136	1	0

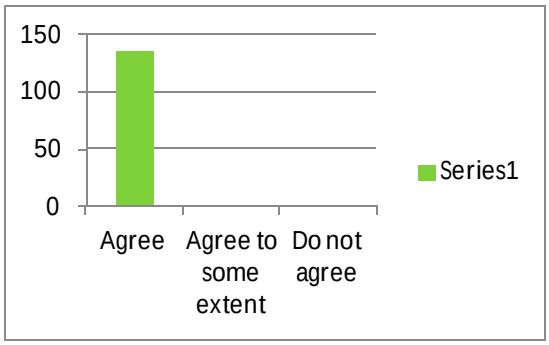

Source: Calculations Based on Survey Data (2018).

Table No (9) and Graph No (9) shows the majority are agreeing that the improvements of telecommunications services achieved a significant development in Agriculture in South Al-Dweim project.

3.5 Network performance indicators in Sudan:

Table No (10): Mobile phone subscribers (prepaid + postpaid): (Internet use postpaid)

Company	2015	2016	2017
Zain	11,909,149.00	12,587,509.00	13,572,301.00
MTN	8,467,339.00	7,490,892.00	7,643,356.00
Sudani	7,562,019.00	7,728,892.00	7,428,482.00
Total	27,938,507.00	27,807,293.00	28,644,139.00

Source: Sudan National Telecommunication Authority Annual Report 2017.

Table 10 shows that, the subscribers of mobile phone in Sudan are rapidly increasing during the last three years, this can mean expand the chance to provide more Islamic financial services.

Table No (11) Internet Usage:

Company	2015	2016	2017
Zain	5.463.096	3.587.298	4.669.990
MTN	3.835.958	3.884.728	4.493.131
SUDANI	2.350.000	2.733.000	3.200.140
TOTAL	11.649.054	10.205.026	12.363.261

Source: Sudan National Telecommunication Authority Annual Report 2017.

Table 11 shows that, the subscribers of mobile phone in Sudan are rapidly increasing during the last three years, this can expand the chance to provide more Islamic financial services, but there is no data found to indicate the subscription classified by specific areas.

Table No (12) Mobile Sims Registry Statistics until 31 December 2017

Company	ZAIN	MTN	Sudani	Total
Active Numbers	12.862.857	7.626.366	7.330.728	27.819.951
Registered Numbers	12.862.857	7.626.366	7.330.728	27.819.951
National ID Verification	9.057.288	5.396.150	6.289.482	20.742.920
Registered without National Id verification	3.805.569	2.230.216	1.041.246	7.077.031
The rate of national ID verification	70%	71%	86%	76%

Source: Sudan National Telecommunication Authority Annual Report 2017.

Table 12 shows that, the volume of registered subscribers of mobile phone in Sudan. The total rate of registration through the national ID is 76%, it means there is still 24% of the total subscribers are lagging behind, so they may be exposed for further financial exclusion as the opportunities of financial inclusion can increase after they finalize their registration through their national IDs numbers.

3.6 Financial Performance Summery of Al-FAL Islamic Microfinance Company

Table 12: Islamic Agricultural Microfinance Provided by AL-FAL MFC in South Al-Dweim Projects, Sudan, White Nile State

Portfolio	Status	Area	No of farmers	Sector	Fund owner	Portfolio in SDGs
2017						
1	cleared	WNS	1062	Agri	JSJB	22,811,925
2	cleared	WNS	1266	Agri	JSJB	19,845,000
2018						
3	Subsisting	WNS	156	Agri	JSJB	3,955,000
4	Subsisting	WNS	236	Agri	JSJB	21,666,500
5	Subsisting	WNS	5000	Agri	JSJB	28,000,000
6	Subsisting	WNS	180	Agri	JSJB	9,500,000

Source: AL-FAL Microfinance Company report 2018

Table 13 shows that, the volume of Islamic agricultural portfolios status, with areas, number of farmers included, sector, fund owner and portfolios.

Table No (14): The growth of Agricultural Islamic Microfinance Portfolios and Farmers Inclusion during the last three Years.

Year	No of Framers	Portfolio volume
2016	100	3,000,000
2017	4701	38,656,945
2018	6320	65,121,500

Source: AL-FAL Microfinance Company report 2018

Table 13 shows that, the volume of Agricultural Islamic Microfinance portfolios and farmers Inclusion is leveraging during the last three years beside the increasing of the mobile networking coverage, this explains there is a positive relationship between the agricultural development and the Islamic financial inclusion.

5. Conclusion

This section presents the summary, conclusions and recommendations of the study. The summary focuses on the findings in relation to the objectives of the study it intends to achieve. The summary is followed by the conclusion, which is also based on the findings of the study and the recommendations.

5.1 Summary of major findings

5.1.1 Findings on the Relationship between the Islamic Financial Inclusion and Agricultural Development.

Findings focus on the fact that there is a **positive relationship** between Islamic financial inclusion and agricultural development in South El-Dweim, White Nile Sate. The outreach of mobile network supported farmers to communicate easily; it helped them to keep care of their farms and to avoid any field practices risks. This situation encourages Islamic Financial Institutions to leverage their financial portfolios at that area.

5.2 Recommendations

5.2.1 The Sudanese rural areas need more mobile networking coverage to enable farmers

to have easy access to Islamic financial services , without expanding the mobile networking coverages the use of mobile phones will not enable others rural framers to have access to digital Islamic financial services.

5.2.2 The current mobile services platforms need to qualify the service to suit the need of rural farmers in using advance mobile applications for extra Islamic agricultural services.

5.2.3 Rural farmers need more awareness about the importance of mobiles phone numbers registration through the national ID numbers to be included with in the official financial systems in Sudan.

5.2.4 Strong coordination between the Islamic banking sector and the telecommunication sector is high needed to enable the Islamic financial inclusion plays the role of developing the agricultural development.

References

1. Abdellatif Ijaimi, Abdelrazig el Bashir, El Fatih Ali Sidig, Hassan Mohamed Nour and Jack van Holst Pellekaan Sudan Poverty Reduction & Programs in Agriculture [Report]. - Khartoum: FAO, 2004.

2. AL-FAL Microfinance Company [Report] - Khartoum, October 2018

3. CBOS/MFU Monthly Report, May 2014; Ibrahim Badr El Din A. 2012, Characteristics of Microfinance Wholesale lending.... ibid.

4. Higher Council of Microfinance, HCMF, 2013, National Microfinance Comprehensive Strategy, 2013–2017, op. cit.

5. Naeem Kashif Innovations in Islamic Microfinance for Small Farmers in Sudan [Report]. - Khartoum: CGAP, 2012.

6. Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, and Alexander Massara Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion [Journal]. - Middle East and Central Asia : Zeine Zeidane , 2015. - 31 : Vol. 15.

7. Sudan National Telecommunication Authority Annual Report 2017

8. Unicons, 2006, "The Vision for the Development and Expansion of the Microfinance Sector in Sudan", op. cit., p. 56.

ورقة نقاش مركزة

فـرص إسـتخدام

{ الكمبيالـة }

بديلا لشيك الضمان وصكا ً لسداد أقساط التمويل الأصغـر

إعـداد: نعمان يوسف محمد

إستشاري ريادة الأعمال والتمويل الأصغـر

مدير عـام شركة المثال لخدمات التمويل الأصغر المحدودة

مقدمـة

تعتبر الأوراق النقدية أداة أساسية للتعاملات بين الناس وبخاصة في العمليات التجارية. إلا أن معظم التجار لا يحتفظون _ غالبا _ في خزائنهم بالنقود السائلة بدون إستثمارها. لذلك فإنهم يلجأون غالبا إلى الإئتمان، والذي يكون في صورة منح المدين أو المشتري فترة زمنية يسدد بعدها القيمة المطلوبة (وهذا ما يعرف بالإئتمان أو المداينة). لذلك نشأت الحاجة إلى مستندات تنظم هذه الأعمال التجارية، سميت بالأوراق التجارية. وهي بالطبع تختلف عن الأوراق المالية مثل النقود والأسهم والسندات وأذونات الخزينة.

أنواع الأوراق التجارية وخصائصها:

الأوراق التجارية هي صكوك (محررات مكتوبة) قابلة للتداول، تمثل حقا نقديا يستحق الدفع بمجرد الإطلاع (بمجرد تقديمه) أو بعد أجل قصير أو طويل. وجرى العرف على قبولها كأداة وفاء. وأنواعها هي الكمبيالة، الشيك، والسند الإذني والسند لحامله وأهمها:[6]

1. **الكمبيالة**: هي صك (محرر) مكتوب وفق أوضاع شكلية، حددها القانون، قابلة للتداول. وتتضمن ثلاثة أطراف، هم: الساحب، والمسحوب عليه والمستفيد. ويتم فيها أمر بالدفع غير مشروط من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من المال في تاريخ محدد أو بمجرد الإطلاع، إلى الطرف الثالث وهو المستفيد أو حامل الصك.
2. **الشيك**: هو صك (محرر) مكتوب وفق أوضاع شكلية إستقر عليها العرف التجاري، وهو مكون من ثلاثة أطراف، وفيها أمر صادر من صاحب الشيك وهو الساحب إلى طرف آخر مسحوب عليه وهو – في هذه الحالة – البنك، وذلك بأن يدفع البنك

[6] أمل المرشدي _ بحث في الكمبيالة، السند والشيك _ يوليو 2016

مبلغا من المال للطرف الثالث وهو المستفيد، ويسمى أيضا حامله أو "لأمره" وذلك عند الإطلاع، أي بمجرد تقديم الشيك.

3. **السند الاذني:** هو صك مكتوب في شكل خاص قابل للتداول، وهو يتضمن طرفين فقط. وفيه تعهد المدين (محرر السند) بدفع مبلغ من المال بمجرد الإطلاع أو في ميعاد محدد لأمر أو لإذن شخص آخر هو المستفيد. ويختلف السند عن الكمبيالة في أنه يتضمن طرفين فقط، ويعتبر أداة وفاء إذا كان يستحق السداد بمجرد الإطلاع، وفي هذه الحالة يقوم مقام النقود. ويعتبر أداة إئتمان إذا تضمن أجلا للوفاء (أي دفع القيمة في تاريخ محدد). والسند الأذني هو الجاري العمل به في مجال البنوك.

خصائص الأوراق التجارية:

1. قابلة للتداول بين الناس بطريق التظهير أو بطريق المناولة المباشرة.
2. تمثل قدرا مستحقا من المال لأنها تتضمن دفع مبلغ معين من أصل معين وفي وقت محدد لصالح مستفيد آخر.
3. تمثل دينا مستحقا للدفع بمجرد الطلب أو بعد أجل بحيث يستطيع حاملها أن يضعها في أحد البنوك بغرض تحصيلها لصالحه.

الوظائف الإقتصادية التي تؤديها الأوراق التجارية:

1) الورقة التجارية أداة للإئتمان قصير ومتوسط الأجل؛ فمثلا إذا إشتريت بضاعة من تاجر، وأعطيته كمبيالة لصالحه تستحق الوفاء بمبلغها بعد 3 أشهر؛ فمعنى ذلك أنك إستفدت بفترة إئتمان لمدة 3 أشهر، يمكنك فيها بيع البضاعة وتحقيق ربح ثم سداد قيمة الكمبيالة للتاجر في الأجل المحدد.
2) تداول الأوراق النقدية بكثرة يؤدي إلى إستهلاكها بسرعة بالإضافة إلى تعرضها للضياع أو للسرقة.
3) الأوراق التجارية لها أهمية كبرى للإقتصاد، فهي أداة وفاء وأداة إئتمان.

الكمبيالة في القانون السوداني:[7]

تعد الكمبيالة واحدة من أهم الأوراق التجارية .. بل من أقدمها إستخداما وتداولا على نطاق واسع من العالم. ويمكن تعريف الكمبيالة على أنها: هي محرر مكتوب وفقا لأوضاع شكلية معينة، تتضمن أمرا من شخص، يسمى "الساحب"، لشخص آخر، يسمى "المسحوب عليه"، بأن يدفع مبلغا معينا من النقود، بمجرد الإطلاع، أو في تاريخ معين، أو قابل للتعيين، لشخص ثالث، يسمي المستفيد، أو "الحامل". وبما أن الكمبيالة، هي أقدم أنواع الأوراق التجارية وأهمها، فلقد إتخذها المشرع، في العديد من الدول، نموذجا لسائر الأوراق التجارية الأخرى والسودان من بين تلك الدول. حيث جاءت المادة 3 من قانون الكمبيالات لسنة 1917 على نحو ما يلي:

3- (1): الكمبيالة أمر مكتوب موقع عليه من محرره وغير مقيد بشرط موجه منه إلى شخص آخر يكلفه فيه بأن يدفع مبلغا معينا من النقود عند الطلب أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين إلى شخص معين أو لأمره أو لحامل ذلك الأمر.

[7] قانون الكمبيالات لسنة 1917

3- (2): لا يعتبر الصك كمبيالة إذا لم تتوفر فيه تلك الشروط أو إذا طلب فيه القيام بأي عمل بالإضافة إلى دفع مبلغ من النقود.

3- (3): لا يعتبر الأمر بدفع قيمة الكمبيالة من مال معين غير مقيد بشرط بالمعنى المراد في هذه المادة ولكن يعتبر الأمر بالدفع غير مقيد بشرط متى ورد بصورة مطلقة فإنه ما يأتي:

(أ) ذكر مال معين يستوفي منه المسحوب عليه ما دفعه أو حساب معين يقيد عليه ما دفعه، أو

(ب) ذكر المعاملة التي أدت إلى تحرير الكمبيالة.

3- (4) لا تكون الكمبيالة غير صحيحة بسبب أنها:

(أ) لم تؤرخ

(ب) لم تذكر فيها القيمة التي أعطيت من أجلها أو أنها كانت خالية من ذكر القيمة

(ج) لم يذكر فيها المكان الذي تسحب فيه أو المكان الذي تدفع فيه قيمتها.

أنواع الكمبيالة:

1/ الكمبيالة المستحقة الدفع عند الطلب:

بحسب المادة 9 - (1) من قانون الكمبيالات لسنة 1917، تكون الكمبيالة مستحقة الدفع عند الطلب إذا:

(أ) نص فيها على أن يكون الدفع عند الطلب أو عند الإطلاع عليها أو عند تقديمها، أو

(ب) لم ينص فيها على ميعاد الدفع.

9 - (2) الكمبيالة التي تقبل أو تظهر بعد فوات ميعاد إستحقاقها تعتبر مستحقة الدفع عند الطلب بالنسبة لمن قبلها أو ظهرها بعد فوات ميعاد الإستحقاق.

2/ الكمبيالة المستحقة الدفع في ميعاد مستقبل:

نصت المادة 10 على أن: تكون الكمبيالة مستحقة الدفع في ميعاد قابل للتعيين بالمعنى المراد في هذا القانون إذا نص فيها على أن يكون الدفع:

(أ) خلال مدة معينة بعد تاريخها أو بعد تاريخ الإطلاع عليها،

(ب) عند وقوع أمر معين محقق الوقوع أو بعد وقوعه بمدة معينة ولو كان زمن وقوعه غير محقق، والصك.

الشروط اللازمة للكمبيالة:

يلزم لصحة الكمبيالة إستيفائها الشروط اللازمة لصحتها. وهذه الشروط تنقسم إلي قسمين:

أولا_ الشروط الشكلية للكمبيالة:

1) كتابة كلمة كمبيالة في متن الصك وباللغة التي كتب بها
2) الكمبيالة أمر دفع غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود
3) بيان إسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).
4) تحديد ميعاد الإستحقاق في الكمبيالة بطريقة واضحة لا مجال للشك أو اللبس فيها.
5) بيان مكان الوفاء.

6) ذكر إسم المستفيد الذي يجب الوفاء له أو لأمره، والمستفيد هو من تحرر الكمبيالة لأمره والدائن الأول فيها.

7) تحديد تاريخ الإصدار وهو التاريخ الذي حررت فيه

8) توقيع الساحب وهو منشئ الكمبيالة وباعث الحياة فيها ولهذا يجب أن يضع توقيعه أو ختمه على الصك، حيث يتضمن هذا التوقيع إعترافه بالمديونية للمستفيد وتعهده بدفع قيمة الكمبيالة متى تنصل المسحوب عليه عن قبولها أو عن دفعها وساحب الكمبيالة مسؤول دائما ً عن قبولها والوفاء بها.

ثانيا _ الشروط الموضوعية للكمبيالة:

1. **الرضا**: يشترط في الإلتزام الناشئ عن التوقيع على الكمبيالة ما يشترط في أي التزام إرادي من توافر الرضا الصحيح الخالي من العيوب، وهذا ينطبق على توقيع الساحب أو المسحوب عليه القابل أو المظهر أو أحد الضامنين الاحتياطي أو المستفيد.
2. **المحل**: محل الكمبيالة يجب أن يكون دائما ً مبلغ من النقود، وهذه إحدى خصائص الأوراق التجارية.
3. **السبب**: وهو سبب التزام الساحب في الكمبيالة وسبب تحريره لها.
4. **الأهلية**: الكمبيالة تعتبر تصرفا قانونيا، لذلك تطبق عليها القواعد العامة في الأهلية حيث يشترط أن يكون الملتزم في الورقة التجارية متمتعا بالأهلية اللازمة لمباشرة التصرفات القانونية.

مزايا الكمبيالة:

- **صدورها من الساحب:** الكمبيالة تكون مسحوبة على أشخاص أو جهات أخرى بعكس الشيك الذي لا يكون إلا مسحوبا على بنك.
- **القابلية لإكمال الصك غير المكتمل أو الموقع على بياض:** إذا خلت الكمبيالة من أحد البيانات الجوهرية فإن من تكون الكمبيالة فى حيازته يملك إبتداء سلطة تكملة ما بها من نقص على أي وجه يستصوبه.
- **القابلية للتداول:** يكون تداول الكمبيالة بنقلها من شخص إلى آخر بكيفية يصبح بها الشخص الذي نقلت إليه حائزا لها
- **إمكانية التظهير:** التظهير هو الوسيلة التي يتم بموجبها تداول الأوراق التجارية، وهي جملة تكتب على ظهر الورقة التجارية يقصد بها إما نقل ملكية قيمة الورقة إلى المظهر إليه (المستفيد الجديد)، أو توكيله بإستلام قيمتها.
- **إمكانية الرجوع بالصرف:** حدد المشرع حالات الرجوع بالصرف في كالآتي:

(أ) عدم الوفاء في ميعاد الاستحقاق

(ب) امتناع المسحوب عليه عن القبول

(ج) إفلاس المسحوب عليه أو توقفه عن الدفع أو حجز أمواله بدون جدوى

(د) إفلاس ساحب الكمبيالة غير الصالحة للقبول

مستلزمات صحة التظهير:

يشترط في التظهير الذي ينقل الكمبيالة ما يأتي:

(أ) أن يكتب التظهير على نفس الكمبيالة وأن يوقع عليه.

(ب) أن يكون التظهير بكامل قيمة الكمبيالة.

(ج) أن يتم التظهير من جميع المسحوب لهم في حالة الكمبيالة مستحقة الدفع لأمر إثنين أو أكثر.

عيوب الكمبيالة:

- **إمتناع المسحوب عليه عن الوفاء:**
  قد يحدث أن يمتنع المسحوب عليه عن الوفاء في ميعاد الإستحقاق لأي سبب. عندئذ يثبت للحامل حق الرجوع على سائر الموقعين على الكمبيالة بإعتبارهم ضامنين للوفاء بقيمتها في مواجهته على وجه التضامن.

- **إمتناع المسحوب عليه عن القبول:**
  قد يعلن المسحوب عليه إرادته في عدم الإلتزام بالصرف لحامل الكمبيالة. عندها يحق للحامل الرجوع بقيمة الكمبيالة على الضامنين ولو لم يحل بعد ميعاد الاستحقاق.

- **لزوم تحرير ورقة إثبات الإمتناع (البروتستو):**
  هو ورقة رسمية يحررها م ٍ حضر من المحكمة، وفيها يثبت إمتناع المدين الأصلي (المسحوب عليه) عن سداد الورقة التجارية المقدمة له. وهو إجراء لابد منه إذا أراد حامل الورقة (المستفيد) الإحتفاظ بحقه في الرجوع قانونيا على المدين، ويتبع إجراء البروتستو إجراءات قانونية أخرى من إختصاص المحاكم.

- **إمكانية سقوط الحق في الرجوع على الضامنين:**
  إذا لم يقم الحامل باستيفاء الإجراءات التي يفرضها القانون في المواعيد القانونية فأنه يكون حاملا مهملا ومن ثم يسقط حقه في الرجوع على الضامنين.

حالات السقوط:

تتمثل حالات سقوط الحق في الكمبيالة فيما يلي:

1. إذا لم يقدم الحامل الكمبيالة المستحقة الدفع لدى الإطلاع للوفاء أو الكمبيالة المستحقة الدفع لمدة معينة من الإطلاع للقبول خلال الميعاد القانوني.
2. إذا لم يقم الحامل بتحرير الإحتجاج لعدم قبول في الأحوال التي يكون فيها ضروريا لحفظ الحق في الرجوع.
3. إذا لم يقم الحامل بتحرير الإحتجاج لعدم الوفاء في الميعاد القانوني المحدد له.
4. إذا تضمنت الكمبيالة شرط الرجوع بدون نفقة ولم يقدم الحامل الكمبيالة للوفاء في ميعاد الإستحقاق وعلى من يتمسك بإهمال الحامل عبء الإثبات.

العلاقة بين الشيك والكمبيالة:

الشيك قريب الشبه من الكمبيالة غير أنه يختلف عنها في أمرين:

1. يكون الشيك دائما مستحق الوفاء بقيمته بمجرد الإطلاع أو تقديمه للبنك لأنه أداة وفاء، ولأنه لا يقوم بوظيفة إئتمان، وإن كان يستعمل كأداة للإئتمان في بعض الحالات، فذلك يعتبر عرفا تجاريا وليس قانونيا.

2. الشيك يكون مسحوبا على بنك أما الكمبيالة فمسحوبة على أشخاص أو جهات أخرى.

المشاكل التي تواجه الضمان بشيك الطرف الثالث:

1. محدودية الشمول المالي وضعف إنتشار فروع المصارف خاصة في الريف
2. ضعف ثقافة التعامل المصرفي عموما وبالشيكات خصوصا
3. تفشي الأمية الأبجدية والمصرفية
4. طول إجراءات وفترة تسليم دفاتر الشيكات
5. كثرة حالات إرتداد الشيكات دون صرفها لعدم مطابقة التوقيعات أو لعدم كفاية الرصيد جراء خصم مصروفات مسك الدفاتر دون إخطار صاحب الحساب
6. فرض عمولة على تحصيل الشيكات عبر المقاصة
7. طول أمد الإجراءات القانونية والتقاضي حول الشيك المرتد
8. الكلفة العالية لمصروفات التقاضي أمام المحاكم (رسوم فتح البلاغ/ مصروفات تنفيذ أمر القبض/ أتعاب المحامي/ رسوم المحكمة)
9. الظواهر السالبة (بيع شيك الضمان)
10. محدودية أجل صلاحية صرف الشيك (6 شهور)

المراجع

1. أمل المرشدي _ بحث في الكمبيالة، السند والشيك _ يوليو 2016.
2. قانون الكمبيالات لسنة 1917.

بعض التجارب الناجحة في قطاع التمويل الأصغر

مشروع تمويل الجمعيات النسوية ولاية القضارف

- عقد مضاربة مع بنك السودان المركزي وفروع البنك الزراعي بولاية القضارف (القضارف- دوكة- الحواته).
- تم التمويل بصيغة السلم لعدد الجمعيات 437 جمعية, وبضمان العمد والمشايخلزراعة الذرة , الفول السوداني ,السمسم وزهرة الشمس.
- إستفاد من التمويل 12965 إمرأة .

- الموقع : ولاية القصارف -محلية باسندة جنوب -قرية سرف سعيد
- الجمعية مكونة من (30)عضوة تدار بواسطة الضباط الثلاثة .
- الفرع الممول: فرع البنك الزراعي باسندة.
- التمويل :بداية في العام 2012م , حيث قام الفرع بالإشراف علي تكوين جمعية تعاونية للمستفيدات وفتح حساب لها .
- المساحة الممولة :150 فدان

أثر التمويل الأصغر علي المستفيدات

- زاد قطيع الممولات من 3 نعاج إلي 10 نعاج.
- قامت المستفيدات بتحسين المأوي بشكل كبير حيث تم بناء المساكن من مواد ثابتة بدل القش.

مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل متناهي الصغر (أبسمي)

أبسمي هو إسم للمبادرة التي أطلقها البنك الزراعي السوداني بدعم من بنك السودان المركزي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) قبل سبع سنوات، وهي تعتبر خطوة جذرية وهامة حيث نادرا ما تنخرط البنوك في أنشطة تمويلية في المناطق الريفية، كما أن عددا قليلا ً من سكان الريف لديهم حسابات مصرفية.

ووفقا لتلك المبادرة يمكن لمجموعة من النساء التقدم للحصول على قرض قيمته ما بين 150 و1200 دولار. وإذا تخلفت إحداهن عن السداد يتعين على عضوات المجموعة الأخريات أن يسددن القرض عنها وإلا فإنهن يفقدن إمكانية الحصول على أي قروض أخرى مستقبلا ً ، ولذلك فإن معدل تسديد القروض 100٪ تقريبا ً حتى الآن.

وهذا يبرهن على رأي مسئولة التنمية المجتمعية عاتكة أمين التي تتحدث عن أسباب تركيز المبادرة على المرأة الريفية بشكل خاص قائلة :

(أبسمي تركز في العمل مع النساء لأن حصول النساء الريفيات على السلفيات/القروض) مسألة صعبة جدا)

- أمروابة و شيكان و الرهد بولاية شمال كردفان.

لنساء أكثر حرصا ً من الرجال على سداد القروض في الزمن المحدد والإستثمار في السلفيات بواسطة النساء يعود للأسرة."

بثينة أحمد إبراهيم إحدى المستفيدات من هذه المبادرة، حيث بلغ ما حصلت عليه بثينة من قروض مبادرة أبسمي حتى الآن ستة قروض في حين إنها قبل ست سنوات كانت بلا أي دخل ولا ضامن يتيح لها الحصول على قرض مصرفي تبدأ به مشروعا ً .

اليوم، ..بثينة مزارعة سمسم ناجحة لديها إنتاجها ودخلها الذي يزيد عاما بعد عام مما يمكنها من توسعة بيتها ومن سداد الرسوم المدرسية لأطفالها .تتحدث بثينة عن تجربتها المتميزة وما أكتسبته من خبرة حيث تقول:

(الآن أعرف دخل المنزل و كيف أوفر الأموال وأدير الأموال. أشارك في صنع القرار. الآن لدي ثقة في نفسي."

و تشمل مناطق تنفيذ مبادرة أبسمي 10 وحدات هى كالاتى:

- لقاوة بولاية غرب كردفان .
- الدندر , ابوحجار و المزموم بولاية سنار، تندلتى بولاية النيل الابيض، ابودليق ،بولاية الخرطوم و ابوجبيهة بولاية جنوب كردفان.

2مجموعة من النسوة المستفيدات يستمعن إلي الضابط الميداني لمبادرة أبسمي

فعاليات و أخبار متفرقة

❖ مشاركة وحدة التمويل الأصغر في الدورة (36) لمعرض الخرطوم الدولي

ضمن جناح بنك السودان المركزي شاركت وحدة التمويل الأصغر في الدورة رقم (36) لمعرض الخرطوم الدولي و التي إمتدت في الفترة من 21/يناير-28/يناير من العام 2019 و هي المرة الرابعة علي التوالي التي تشارك فيها وحدة التمويل الأصغر في معرض الخرطوم الدولي ضمن جناح بنك السودان المركزي و قد كانت مشاركة وحدة التمويل الأصغر ضمن الحملة التوعوية و الترويجية التي تستهدف بها الجمهور عامة و عملاء التمويل الأصغر بوجه خاص حيث تم تقديم مطبقات تعريفية بالتمويل الأصغر بصورة عامة و التعريف بأهداف وحدة التمويل الأصغر طيلة أيام المعرض بالإضافة إلي ذلك تم تخصيص يوم خاص للتمويل الأصغر تم فيه تقديم مسابقة للجمهور حول مفاهيم التمويل الأصغر و أفكار المشاريع و تم تقديم جوائز للفائزين تمثلت في محافظ إلكترونية مجانية قيمة كل محفظة 200 جنيه.

❖ ورشة الشمول المالي بالولاية الشمالية في الفترة من 17-201/مارس/2019

بتكليف من الادارة التنفيذية للوحدة وحسب توجيهات وموافقة الادارة العليا لبنك السودان المركزى بالمشاركة فى ملتقى صناعة التمويل الاصغر بالولاية الشمالية - دنقلا وتقديم ورقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدشين عمل وكالة ضمان التمويل الأصغر بالولاية.

❖ زيارة جمعيتي المقام والقمر بولاية النيل الابيض – زراعة القمح

على ضوء توجيه السيد / محافظ بنك السودان المركزى بزيارة ميدانية جمعيتي المقار والقمر بولاية النيل الأبيض والوقوف ميدانيا ً على تمويل تقاوي القمح عبر تمويل من شركة الفال وشركة ارادة للتمويل الاصغر والبنك الزراعى ويشرف على الجوانب الفنية شركة آفى الزراعية .

صورة لمحصول القمح بمحلية الدويم بولاية التيل الأبيض

جانب من الوفد المشترك

❖ مائدة مستديرة حول الضبط المؤسسي بمؤسسات التمويل الأصغر

ضمن خطتها السنوية لبناء قدرات قطاع التمويل الأصغر نظمت وحدة التمويل الأصغر أمس الأحد الحادي و الثلاثين من مارس للعام 2019 بالطابق السادس بقاعة دكتور صابر مائدة مستديرة حول الحوكمة المؤسساتية بمؤسسات التمويل الأصغر أمها لفيف من المدراء التنفيذيين ورؤساء و أعضاء مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر بالإضافة إلي العاملين بوحدة التمويل الأصغر حيث إفتتحت السيدة/ أسماء خيري رئيس وحدة التمويل الأصغر المائدة مرحبة ً بالحضور و مؤذنة ببداية الحدث.

و تهدف هذه المائدة المستديرة إلي تنوير و تعريف مؤسسات التمويل الأصغر الأصغر بأهمية الحوكمة و دورها في تحقيق رسالة و أهداف المؤسسة و أهمية دور أعضاء مجالس إدارات المؤسسات في رسم و دعم أهداف المؤسسات الكلية و قيادة هذه المؤسسات نحو الإستدامة و بالتالي تحقيق الرسالة المزدوجة للتمويل الأصغر، كما تناولت المائدة المستديرة المباديء الرئيسة للحوكمة و الآثار المترتبة علي تطبيقها و بنية الحوكمة الملائمة لمؤسسات التمويل الأصغر السودانية، و قد تم تقسيم المشاركين إلي مجموعات عمل صغيرة و تم نقاش مستفيض حول العرض النظري الذي تم تقديمه و خلصت الورشة إلي العديد من التوصيات التي من شأنها المساعدة في تطبيق و تعميق الحوكمة المؤسساتية بقطاع التمويل الأصغر.

الجدير بالذكر أن هذه الفعالية خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بولاية الخرطوم و قد إختتمت المائدة المستديرة أعمالها في الواحدة و النصف ظهرا ً و كان قد خاطبها السيد/ البشير أحمد محمد مدير وحدة التمويل الأصغر و وعد بأن يتم تنزيل مخرجات هذه الورشة إلي التطبيق العملي.

❖ زيارة وحدة التمويل الأصغر لمشروع حاضنات الأعمال للإستزراع السمكي

قامت وحدة التمويل الأصغر و شركاؤها في مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم بزيارة لمشاريع تمكين الشباب و الخريجين ممثلا ً في حاضنات أعمال الإستزراع السمكي بمشروع سندس الزراعي.

الجدير بالذكر أن هذا المشروع ممول من قبل بنك السودان المركزي عن طريق قرض صندوق الإنماء العربي الكويتي حيث متوقع أن ينتج نحو مليوني كيلو في العام، وبلا شك ستعمل هذه الإضافة في كمية الإنتاج على تخفيض الأسعار بأسواق السمك وتخفيف الغلاء.

أحد المستفيدين وسط البيوت المحمية

"Microfinance is an idea whose time has come."

للمراسلات

تعنون المراسلات بإسم السيدة/ رئيس تحرير المجلة علي العنوان التالي:

بنك السودان المركزي

صندوق بريد 313

وحدة التمويل الأصغر

ترسل المواضيع للمجلة علي الإيميلات الآتية:

Asmaa.khairi@cbos.gov.sd

Yagoub.Elsayed@cbos.gov.sd

Abdalla.Babiker@cbos.gov.sd